وزارة التخطيط

جمهورية العراق

خطة التنمية الوطنية

2017 – 2013

الخلاصة

حقوق التصميم محفوظة لدى مديرية المطبعة
الجهاز المركزي للإحصاء 2013
printing.press@mop.gov.iq

جمهورية العراق

وزارة التخطيط

خطة التنمية الوطنية

2017 - 2013

الخلاصة التنفيذية

بغداد

كانون الثاني 2013

الخلاصة التنفيذية

1. المدخل

1-1 العراق جيواستراتيجياً

ان تحديد دور اي بلد جيواستراتيجيا، يعتمد من بين امور اخرى على الامكانات المتاحة والميزات النسبية لذلك البلد، فضلا عن موقعه ضمن الدائرة الاقليمية المحيطة به وخصوصياته الديموغرافية والاثنية.. الخ. والاكثر من ذلك ان لبعض البلدان ادوارا اقتصادية وحضارية تفوق نطاق الدائرة المحيطة بها، إذ ان قراءة أولية للميزة النسبية للموارد والامكانات العراقية تظهر ان العراق يحتوي «حسب الدراسات الجيولوجية» على حوالي 530 تركيبا جيولوجيا تعطي مؤشرات قوية بوجود كم نفطي هائل، لم يحفر من هذه التراكيب سوى 115 من بينها 71 ثبت احتواؤها على احتياطات نفطية هائلة تتوزع على كثير من الحقول. وتبلغ الحقول العراقية المكتشفة 71 حقلاً ولم يستغل منها سوى 27 حقلاً من بينها عشرة عملاقة. كما تظهر الخرائط الجيولوجية الاقتصادية المكانية توزيع مناطق وجود رواسب الموارد المعدنية في العراق، وجود محافظات غنية ببعض المواد المعدنية سواء من حيث احجام الكميات الاحتياطية المتوفرة او تعدد انواع هذه المواد.

هذه الامكانات الكبيرة جعلت العراق ينعم بثروات هائلة بامتلاكه خزيناً لثالث أكبر احتياطي للنفط في العالم، ويحتل المرتبة العاشرة في الاحتياطات المثبتة للغاز الطبيعي، مما يجعله لاعباً مؤثراً في دورة الماكنة الحضارية وفاعلاً أساسياً في الاقتصاد العالمي، ومنافساً قوياً على الصعيد الاقليمي. فضلا عن امكانات عالية على مستوى انتاج المشتقات النفطية وبأسعار تنافسية لانخفاض كلف انتاج النفط واستخراجه في العراق مقارنة مع الدول الاخرى. كما يمتلك العراق امكانات وخبرات تنافسية في مجال الصناعات المرتبطة بالكبريت، الى جانب الانتاج

الواسع للاسمدة النتروجينية والفوسفات فضلا عن احتياطات عالية جداً من السليكات التي تعد من أنقى انواع السليكات في العالم.

لقد انعم الله على ارض الرافدين الى جانب موارده البشرية المميزة بموارد طبيعية متنوعة وموقع ستراتيجي جعله يتموضع في موقع جغرافي ينفتح على الشرق والغرب، وامكان تحوله الى قناة جافة للنقل تختصر المسافات بينهما وما لذلك من مزايا اقتصادية وجيوبولتيكية تعزز مكانة العراق وأهميته المستقبلية.

1-2 لماذا خطة 2013-2017 ؟

ان اعداد خطة التنمية الوطنية 2013-2017 استند الى مجموعة من المسوغات والتي يمكن اجمالها بالاتي :

- ترجمة الاقرار الرسمي المعلن في وثيقة خطة التنمية الوطنية 2010-2014 بان تكون المتابعة التنموية لاهداف الخطة منتصف عام 2012 استناداً الى قرار مجلس الوزراء المرقم 189 لسنة 2010، وذلك لرصد الانجازات وتشخيص الاخفاقات من أجل ضبط مسارات الخطة واستحكامات اتجاهاتها بما يتناغم ويتناسب مع توجهات السياسة الاقتصادية المرحلية للدولة.
- مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرات الازمة المالية وانعكاساتها على مجمل الاوضاع الاقتصادية وبالذات أسعار النفط وصادراته التي تعد من الامور الحاكمة في تحديد الموارد المالية المتاحة في العراق.
- التطورات في انتاج النفط وصادراته وتوقعات زيادته على المدى المتوسط من خلال جولات التراخيص النفطية وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في الموارد الاتحادية يتطلب التخطيط لاستثمارها بشكل فاعل.
- طبيعة تحديات التحول الى اقتصاد السوق التي أوجدت بيئة مضطربة توزعت افرازاتها لتغطي مفاصل الاقتصاد العراقي كافه فضلا عن التلكؤ في تنفيذ مراحل التحول ومنهجياته وترحيل التشريعات القانونية الساندة له كقانون الخصخصة الى أجل غير مسمى ناهيك عن تعثر اعادة هيكلة القطاع العام ومؤسساته وغياب البيئة المؤسساتية الساندة للقطاع الخاص. هذه الحقائق فرضت واقعاً يتطلب رؤية تخطيطية متجددة لمتابعة هذه التحديات.
- التحسن النسبي في مستوى الاستقرار الامني، على الرغم من ان المشهد السياسي ما زال مرتبكا.

1-3 منهجية اعداد الخطة

اعتمد في بناء الخطة على المنهج الواقعي في التحليل والإستنباط، حيث تم إجراء تحليل شامل لواقع الاقتصاد العراقي بأبعاده الكلية والقطاعية والمكانية للسنوات 2010-2011 وحيثما توفرت البيانات لعام 2012. كما تم تحليل واقع الخدمات العامة والبنى الإرتكازية والواقع البيئي ومختلف مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية مع التركيز على الفئات الهشة (المرأة، الأطفال، المعوقين...الخ).

وقد حرصت الخطة ضمن منهجها المنطقي، على تحليل الحصاد التنموي المتحقق من تنفيذ البرامج السنوية لخطة التنمية 2010-2014 وما تحقق من انجازات أو انحرافات للاهداف المرسومة في الخطة للاسترشاد بها في وضع الرؤى والاهداف ووسائل تحقيق الاهداف لكل نشاط أو خدمة تناولته. وبأختصار ان الخطة ومن خلال تشخيصها للواقع وللمشاكل والمحددات والامكانات والفرص التنموية لكل نشاط أو جانب من جوانبها تم اشتقاق الرؤية البعيدة المدى للقطاع أو النشاط وترجمت الرؤية هذه الى أهداف كمية ونوعية متوسطة الامد لتقترح الوسائل التي يمكن تحقيق هذه ألاهداف من خلالها.

4-1 آليات اعداد الخطة

اعتمدت هذه الخطة كسابقتها على الأسلوب التشاركي في إعدادها في جميع مراحلها بدءا من وضع الإطار العام لها الى تشخيص الواقع والإمكانات الى تحديد المشاكل والمحددات، ورسم الرؤى وترجمتها إلى أهداف ووسائل لتحقيق الأهداف، إذ تم اشراك اعضاء من مجلس النواب والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات والقطاع الخاص والاتحادات المهنية والاكاديميين من ذوي العلاقة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والمانحين, إن صيغ الشراكة اتخذت أوجهاً متعددة وكما يأتي:

- تشكيل اللجنة العليا للقيادة والاشراف على اعداد وثيقة الخطة برئاسة معالي وزير التخطيط وعضوية محافظي البصرة ونينوى ووزارة تخطيط اقليم كوردستان وعضو من مجلس النواب ووكلاء الوزارات والملاكات المتقدمة وعضو هيئة المستشارين وممثلي عن مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والامانة العامة لمجلس الوزراء وممثلي الاتحادات المهنية، والتي تركزت مسؤولياتها على اقرار الاطار العام والنموذج التنموي للخطة والتوجهات والاولويات التنموية لها والموازنة الاجمالية للخطة من ايرادات ونفقات وتحديد تطور نسبة النفقات الاستثمارية الى التشغيلية واقرار الحسابات الاقتصادية الكلية للخطة ومعدل النمو السكاني.
- تشكيل اللجنة الفنية برئاسة الوكيل الفني لوزارة التخطيط وعضوية ممثلين عن وزارتي المالية والنفط والبنك المركزي العراقي ورؤساء الفرق القطاعية للخطة وخبراء الخطة من الاكاديميين اضطلعت بمهام وضع منهجية العمل وآلياته والاطار العام للخطة ووضع هيكلية الاوراق الخلفية للخطة وتوزيع المسؤوليات والادوار على اللجان القطاعية ومتابعة التقدم المحرز ورفع النتائج الى اللجنة العليا لاقرارها.
- تشكيل 12 لجنة قطاعية نوعية برئاسة وكيل وزارة أو مدير عام في وزارة التخطيط وممثلين عن الوزارات القطاعية المعنية وخبراء أكاديميين محليين ودوليين وممثلي الاتحادات المهنية المعنية ومعاوني المحافظين كافة وممثلين عن اقليم كوردستان تولت مسؤولية اعداد الاوراق والدراسات الخلفية للخطة كل حسب اختصاصه. ان هذه اللجان هي:
  - لجنة الاقتصاد الكلي
  - لجنة احتساب الايرادات المالية للخطة
  - لجنة الدراسات السكانية والقوى العاملة
  - لجنة القطاع الزراعي والموارد المائية
  - لجنة الصناعة والطاقة
  - لجنة النقل والاتصالات
  - لجنة البناء والتشييد
  - لجنة التنمية البشرية والاجتماعية
  - لجنة التنمية المكانية
  - لجنة الاستدامة البيئية
  - لجنة القطاع الخاص
  - لجنة الحوكمة الرشيدة
- عقد المؤتمرالاول بالتعاون مع البرنامج الانمائي للامم المتحدة ومشروع ترابط في شهر ايار 2012 في فندق الرشيد بحضور ممثل عن دولة رئيس الوزراء وعدد من الوزراء ومن بدرجتهم والامين العام لمجلس الوزراء وعدد من المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات ومعاونيهم ووكلاء الوزارات وممثلين عن كافة الوزارات والمحافظات كافه وممثلي المنظمات الدولية العاملة في العراق وممثلين عن الدول المانحة والاتحادات المهنية والقطاع الخاص وعدد من الاكاديميين وقد بلغ العدد بحدود (400) شخص، تم خلال المؤتمر عرض الحصاد التنموي الذي تحقق خلال السنتين 2010 و2011 من الخطة السابقة وتقويم هذا الحصاد بنجاحاته واخفاقاته. كما تم مناقشة الاطار الفلسفي والنموذج التنموي للخطة والقيم التي تبنتها خطة 2013-2017. كما عرضت الرؤى والاهداف الاستراتيجية لقطاعات الخطة وانشطتها المختلفة، واستخدمت مخرجات هذا المؤتمر في بناء فصول الخطة.
- عقد المؤتمر الثاني للخطة في أربيل للمدة من 11-13 تشرين الثاني 2012 برعاية دولة نائب رئيس الوزراء رئيس اللجنة الاقتصادية الدكتور روز نوري شاويس وبالتعاون مع البرنامج الانمائي للامم المتحدة ومشروع ترابط حضره ممثلون عن الجهات والمنظمات الدولية كافه تجاوز عدد الحضور

(500) شخص منهم (50) متخصصاً من مختلف المنظمات الدولية العاملة في العراق نوقشت خلاله(25) ورقة متخصصة فضلاً عن الاطار العام للخطة وعلى مدى ثلاثة ايام ، عكست النتائج التي تمخض عنها المؤتمر والملاحظات التي استلمتها الوزارة من المنظمات الدولية والاتحادات المهنية والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات في الصيغة النهائية للخطة من قبل لجنة الصياغة برئاسة الوكيل الفني وخبراء الخطة.

ان هذه الصيغة التشاركية ضمنت استيعاب التوجهات والمعطيات والمؤشرات الكمية والنوعية للوزارات والمحافظات كافة والاستفادة من التوجهات الدولية بحيث يمكن وصفها بخطة دولة مع عدم اغفال الجهد الكبير لوزارة التخطيط في اعداد هذه الوثيقة الاستراتيجية الوطنية .

1-5 مصادر المعلومات والبيانات

اعتمدت الخطة في بنائها على الاستراتيجيات والخطط النوعية للوزارات كاستراتيجية الطاقة والصناعة واستراتيجية البيئة والتربية والتعليم والشباب وغيرها فضلاً عن الخطط والدراسات التي اصدرتها وزارة التخطيط والوزارات المعنية وخطط تنمية المحافظات والتي كانت الاساس في وضع الرؤى والتوجهات القطاعية الاساسية للخطة. كما ان التطور الكبير الذي حققه الجهاز المركزي للاحصاء من خلال مسوحه وتقاريره الاحصائية الدورية ساهم بشكل فاعل في تحليل الواقع الحالي لمختلف المؤشرات التنموية في الخطة وبالذات المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية والاجتماعية والمؤشرات الخاصة بالحرمان والفقر والبطالة والمؤشرات الخاصة بالأهداف الانمائية الالفية.

ان التطور في قدرات الوزارات المختلفة في وضع خطط تفصيلية لأنشطتها كذلك التطور في نوعية وشمولية البيانات الاحصائية كانت العامل الاساسي في رفع درجة التكميم في أهداف ومؤشرات هذه الخطة مقارنة بسابقتها ، مما سيسهل من مهمة متابعة تنفيذها والتحقق من بلوغ الاهداف المرسومة.

1-6 معوقات اعداد الخطة

ان وضع خطط تنمية واقعية يتطلب مستوى عالٍ من الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي وهذا شرط افتقدته ، الى درجة ما عملية اعداد هذه الخطة مما يجعل فرص ترجمتها بنجاح الى ارض الواقع يكتنفه عدم اليقين ولاسيما موضوع اسهام القطاع الخاص بشقيه المحلي والاجنبي مما شكل تحدياً امام واضعي الخطة. كما ان استمرار اعتماد التنمية في العراق على مورد النفط كمورد وحيد يؤثر في موثوقية تحقيق الاهداف المرسومة عند اي تغير في اسعار النفط او تدني في انتاجه او تصديره.

كما واجهت عملية اعداد الخطة تبايناً في استجابة بعض الجهات وضعف تمثيلها مما ادى الى خلق بعض الثغرات في تغطية جوانب معينة ولاسيما نقص البيانات النوعية التي انعكست بدورها على امكانية تكميم بعض المؤشرات النوعية.

2 . الاطار العام لخطة التنمية الوطنية 2013 -2017

يواجه مشروع إعداد خطة التنمية الوطنية 2013-2017 ظروفاً لاتختلف كثيرا عن مجمل التحديات والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي واجهتها خطة التنمية الوطنية 2010-2014. إذ بالرغم من الانجازات المهمة التي حققتها السنوات الاولى من الخطة الماضية إلا انها مازالت بعيدة عن المعدلات التي استهدفتها الخطة في كثير من المجالات.

وتمثل خطة 2013-2017 مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي وتعد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للنهوض الاقتصادي والمجتمعي. يشكل الدستور وبرنامج الحكومة التشغيلي 2011-2014 والاستراتيجيات الوطنية والأهداف التنموية للألفية اطارا مرجعيا ساندا لهذا المسار الذي يتضمن رؤية مستقبلية بعيدة المدى تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومزدهر تقوده قطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة كاقطاب تنموية، يكون القطاع العام والخاص والمجتمع المدني شركاء في التنمية، تتكامل فيها الادوار المركزية واللامركزية في ادارة التنمية، كما تتلازم توجهات الموازنة الاتحادية مع اهداف الخطة في ظل سياسات كلية متوازنة لتحقق استقرارا ماليا ونقديا، وتنمية اقطاب مكانية رئيسة وثانوية تقلص الفجوة بين الحضر والريف وبين المحافظات، وضمان تكافؤ الفرص من منظور النوع الاجتماعي المعزز لمعدلات المشاركة الاقتصادية، وبناء معرفي ومهاري يتلاءم مع متطلبات اقتصاد المعرفة وسوق العمل، وضمان رعاية صحية متكاملة لمجتمع معافى وسكان اصحاء ، والارتقاء بمستوى الرعاية الاجتماعية الجيدة لتغطي احتياجات الفئات الهشة وبما يعزز فرص التنمية الاجتماعية، مع تحقيق استدامة بيئية وصولا الى ارساء دعائم الاقتصاد الاخضر، جميعها تمثل خيارات لتوجهات مستقبلية تلبي طموحات الشعب العراقي وبما يؤهلها ان تبني جسرا بين واقع مأزوم وخيار تنموي منشود.

إن خطة التنمية 2013-2017 ستستكمل المسار التنموي للخطة الماضية ساعية الى تحديثها مستوعبة للمتغيرات المحلية والدولية المستجدة كافة ، فالتحسن النسبي في الوضع الامني وتغير اسعار النفط في الاسواق العالمية والتغير الايجابي في معدلات انتاج النفط العراقي المتاثر بجولات التراخيص النفطية، عوامل من شأنها ان تؤثر في فاعلية التنمية واتجاهاتها بما يدفع بمؤشرات التنمية البشرية الى ألامام، وهذا يستدعي تبني سياسات وبرامج ذات أهداف مستقبلية تستوعب مجريات الحاضر وتهيئ بيئة مناسبة للانطلاق في المستقبل ليكون العراق بلداً متقدماً مستدام التنمية يسعى الى تلبية احتياجات الجيل الحالي والارتقاء بجودة نوعية حياتهم لايساوم على احتياجات الاجيال القادمة بل ينصفها من خلال تكريس منهج الحق كبديل عن منهج اشباع الحاجات وصولاً الى مجتمع ينعم بالاستقرار والاندماج والانجاز.

2-1 فرضيات الخطة ومنطلقاتها الاساسية :-

تنطلق خطة 2013-2017 من عشر فرضيات أساسية تعد بمثابة القاعدة المنهجية لاعداد الخطة

- تمثل التنمية المتوازنة المدعومة بقوة جذب اقطاب قطاعية ومكانية مختارة لنمو المنهج التنموي المعتمد في إرساء آفاق الرؤية المستقبلية ومدخلاً لتغيير هوية الاقتصاد العراقي ليتحول من اقتصاد ريع الى اقتصاد انتاج وعلى المدى البعيد.
- المشاريع قيد التنفيذ تعد قيداً على اولويات ومسارات التنمية القطاعية
- ارساء بيئة تمكينية تستحث عوامل التهيئة البنائية لمفاصل الاقتصاد والمجتمع وبأسلوب حوكمة رشيد وشفاف وبما يسهم في ارساء دعائم مرحلة التهيؤ للانطلاق خلال سنوات الخطة ليكون عام 2017 بداية الدخول الفعلي لمرحلة الانطلاق نحو التنمية المستدامة.
- تنمية القدرة التنافسية للاقتصاد يعد شرطاً ضرورياً لتعجيل الاندماج مع الاقتصاد الاقليمي والعالمي وبناء القاعدة الاساسية لاقتصاد السوق وبأقل الكلف.
- القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني شركاء فاعلين في تحقيق التنمية المستدامة، يكون القطاع العام شريكاً استراتيجياً مع القطاع الخاص خلال سنوات الخطة.
- منهج الحق البوصلة التي ستؤشر أولويات التنمية البشرية المستدامة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تحسين جودة نوعية الحياة للفرد العراقي.
- النمو المولد لفرص العمل بوصلة الاستثمار من اجل التصدي للبطالة والفقر تحقيقاً لمبدأ الانصاف المستدام.
- الاستمرار في التأكيد على منهج التمكين كأساس لبناء القدرات البشرية وبما يضمن ترسيخ أسس اقتصاد المعرفة المعزز لدور المرأة والشباب في التنمية.
- استيعاب أثر النمو الديمغرافي للسكان، لاسيما الفئات العمرية في سن العمل لتكون فرصة من اجل الادخار والاستثمار والتنمية المستدامة.
- يتعزز الحصاد التنموي مع التحسن المستمر في المشهد الامني والاستقرار السياسي.

2-2 الاطار الفلسفي للخطة

أولا : النموذج التنموي المقترح : تنطلق فلسفة النموذج التنموي المقترح للخطة من فرضية مفادها : « ان النمو المتوازن يفترض وجود عناصر من عدم التوازن في الهيكل الرأسي للانتاج. كما ان النمو غير المتوازن يتضمن وجود عناصر من التوازن تفرضها طبيعة العلاقات التشابكية ما بين القطاعات الاقتصادية ».

وبناءً على ذلك فان التنمية المتوازنة المدفوعة بقوة جذب أقطاب قطاعية مختارة للنمو (قطاع الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة) تنعكس على تشكيل اقطاب تنموية مكانية رئيسة واخرى ثانوية بحسب الامكانات والمزايا النسبية للمحافظة، وعليه سيكون قطاع الطاقة وتحديدا القطاع النفطي قطبا تنمويا ممولاً مع نمو الاقطاب الاخرى خلال سنوات الخطة لما تتمتع به من قوة جذب وتحريك وانتشار مولدة مزايا الاثر المتمثلة بالترابطات الامامية والخلفية محدثة التغيرات البنيوية المعززة للنمو في القطاعات الاخرى الاقتصادية والخدمية والبشرية وما يترتب على ذلك من تصحيح في مسارات التنمية المكانية وتعزيز الاستدامة البيئية للتنمية، وبما يرسي دعائم مرحلة التهيؤ للانطلاق.

لتحقيق النموذج التنموي في اعلاه يتطلب اعادة صياغة الادوار التنموية بين القطاعين العام والخاص بحيث يكون الاستثمار العام مولدا لمحفزات السوق ومن ثم مشجعاً لاستثمارات القطاع الخاص ومؤثرا في إتجاهات الطلب الكلي الفعال، ويكون الاستثمار الخاص مستجيبا لكسر قيود محدودية العرض ومعززا لمروناته من خلال اتخاذ قرارات الاستثمار الفاعلة والمنتجة وبما يتيح التوسع في المؤسسات الخاصة المتكيفة فعلا مع النمو الاقتصادي المنشود.

ثانيا : فلسفة الادارة الاقتصادية : ظلت صياغة الادوار وتوزيعها مابين القطاع العام والخاص ترتبط بهيمنة الدولة وسيطرتها على فوائضها الاقتصادية المتمثلة بالموارد النفطية مما فرض واقعا اسهم في صياغة نسق من العلاقات اختلفت توجهاته ومساراته باختلاف الزمن، ولكن في كل الاحوال لم تكن تلك المسارات ذات اتجاهات تطورية بل كرست حالة سيطرة القطاع العام وعزل القطاع الخاص او تحييده عن مصادر التراكم وامكاناتها المتعددة في تحقيق النمو والذي احتكرته الدولة، لذا تسعى الخطة الى اعادة بناء دور القطاع الخاص التنموي ليكون تكامليا مع القطاع العام الذي سيبقى دوره استراتيجيا خلال سنوات الخطة ، ولاجل ذلك تسعى الى توليد بيئة تمكينية تشاركية جاذبة مستقطبة لرؤس الاموال والخبرات ودمجها في منظومة التفاعلات التنموية الداعمة لانشطة القطاع الخاص وبأساليب متنوعة من الادارة الاستثمارية المعززة لفرص التحول الى اقتصاد السوق على وفق مبدا الكفاءة والمنافسة.

2-3 المبادئ الداعمة لفلسفة النموذج التنموي

أولا : التنوع: من أجل تأشير ملامح هوية الاقتصاد العراقي خلال سنوات الخطة سيكون التنوع في بنية الانتاج غير النفطي مبدأً حاكماً في تعبئة الموارد الاقتصادية للخطة.

ثانياً : القوة في اللامركزية : تستمد اللامركزية في العراق قوتها من الدستور، والتي تفترض وجود مؤسسات حكم منتخبة بشكل مباشر وتكون مسؤولة امام المواطنين، وتعد تطبيقا لمبادئ الحكم الصالح. وانطلاقا من مبادئ اللامركزية المتمثلة بالاعتراف بوجود الشخصية المعنوية للوحدات الادارية المحلية واقرارها بوجود مصالح ذات خصوصية لتلك الوحدات بحيث يكون ذلك مسوغاً لتبني نظام اداري يسمح بادارة هذه المصالح وتنظيمها وتسييرها محليا وبما لايتعارض مع الاهداف والمنطلقات الوطنية.

ثالثاً : تخضير الاستثمار: طالما ان الاقتصاد الاخضر يفترض تحقيق تحسن في رفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية ويقلل من حدة المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية ويعزز من التنوع الاحيائي، ستستمر الخطة في دمج المعطيات البيئية في منظومة التفاعلات التنموية ليكون الاستثمار في البيئة طريقنا الى ارساء اسس الاقتصاد الاخضر، من خلال تبني مشاريع صديقة للبيئة وسياسات تحد من استهلاك الطاقة المولدة لانبعاثات الغازات المستنفذة لطبقة الاوزون والحد من التصحر وتلوث الهواء والمياه والتربة واحياء الاهوار والمحافظة على التنوع الاحيائي وتوسيع المساحات الخضراء. كما تؤمن الخطة بضرورة اصلاح السياسات وتغيير اللوائح التشريعية وفرض الضرائب البيئية وتبني اسلوب البصمة البيئية للسلع والخدمات المستوردة.

رابعاً : التمكين وتكافؤ الفرص: يمثل التمكين لبناء القدرات من أجل المشاركة، منهج التنمية البشرية المستدامة وتكافؤ الفرص و من منظور النوع الاجتماعي يعد الوسيلة الاساس في التخفيف من حدة الفقر المتعدد الابعاد وتحقيق الانصاف المستدام.

خامساً : العمل اللائق : تنمية قوة العمل وتحسين ادارة سوق العمل وتهيئة بيئة تشريعية واستثمارية ملائمة تعمل على توليد فرص العمل اللائق ولاسيما للمرأة والشباب من أجل عمل آمن ومحمي ونوعية حياة أفضل .

2- 4 التحديات

على الرغم من الانجازات التنموية التي تحققت خلال السنوات الماضية إلا ان الخطة تؤمن باستمرار قوة التحديات السياسية والامنية فضلا عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهو ما فسر انخفاض كفاءة تنفيذ أهداف الخطة السابقة وامكانات الوصول الى أهداف الخطة الحالية. ويمكن تحديد أهم التحديات بالاتي :

أولاً-التحديات الاقتصادية

- **ريعية الاقتصاد العراقي:** استمر نشاط استخراج النفط الخام يتبوأ المقام الاول في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة (43 %) عام 2011 وفي تشكيل ايرادات الموازنة الاتحادية (97 %) وفي بنية الصادرات العراقية وبنسبة (92 %) مما يشوه العلاقة مابين نمو الدخل النفطي وحركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد ويضعف من درجة التماسك الاقتصادي طويل الامد ومستقبل التنمية.
- **الانكشاف الاقتصادي:** استمرار انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي بدلالة انخفاض نسبة مساهمة الانشطة السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط بنسبة (16.5 %) وبنسبة (10.6 %) للأنشطة التوزيعية وبنسبة (29.8 %) للأنشطة الخدمية لتبلغ نسبة مساهمة الانشطة كافة عدا النفط (57 %). هذه النسب تفسر استمرار تدني كفاءة الجهاز الانتاجي وعدم مرونته في الاستجابة للطلب المتزايد على السلع في السوق المحلية بدلالة ارتفاع المحتوى الاستيرادي لمكون العرض السلعي في السوق مقارنة بالمحتوى المحلي.
- الدور غير الاستراتيجي للقطاع الخاص في مجمل فعاليات التنمية الاقتصادية على الرغم من النهج الاستراتيجي المطالب بتقوية هذا الدور وتعزيزه حيث لم تتجاوز نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت عن (6.4 %) من اجمالي تكوين رأس المال الثابت عام 2010 فجعله غير قادر على ارساء أسس لاقتصاد سوق متماسك يولد الامان للنمو طويل الامد.
- محدودية الدور التنموي للجهاز المصرفي على الرغم من جهود الاصلاح الهيكلي المبذولة في تحسين كفاءته ودعم ملاءته المالية حيث لم تشكل نسبة الائتمان النقدي الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي سوى (5.9 %)، ولعل انعدام التوازن مابين متطلبات الوقاية المصرفية (التحوطات) ومتطلبات تنشيط الاقتصاد (حث المصارف للتوجه نحو توفير الائتمان لتمويل التنمية) يعد سبباً موضوعياً لتفسير تواضع هذه النسبة.
- اختلال بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية والتي تشكل (68.3 %) من اجمالي الانفاق العام لعام 2012 وعلى حساب النفقات الاستثمارية التي بلغت نسبتها (31.7 %) للعام نفسه فضلا عن ذلك لاتزال تعويضات العاملين والرواتب التقاعدية تشكل (50 %) من اجمالي النفقات التشغيلية لعام 2012 وتشكل (34.3 %) من اجمالي الانفاق العام لسنه نفسها ، وهي أعلى من نسبة النفقات الاستثمارية.

- تقليدية سوق العمل العراقي الذي ماهو الا انعكاس للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يمر به العراق فجعله سوقاً غير مواكب للتطورات الدولية وغير مستجيب للعرض الكمي المتزايد لقوة العمل العراقية بدلالة ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين الشباب لعام 2011 والتي بلغت (24.2 %) من الفئة العمرية (15 - 29) في ظل غياب سياسة تشغيل فاعلة ودور هش للقطاع الخاص.
- على الرغم من الجهود المبذولة في تطوير اطار العمل المؤسسي لخطة مكافحة الفساد إلا ان ضعف الشفافية في التصرفات المالية وانتشار القيم الاجتماعية والادارية الحاضنة للفساد او الحامية له او المتسامحة معه فضلا عن ضعف دور النظام المصرفي وعجزه عن الامساك بأدوات التطبيق السليم لاجراءات ومتطلبات منع عمليات غسيل الاموال والقصور في معاقبة المفسدين ، كل هذا حد من عملية التنمية وجذب الاستثمار الاجنبي.
- اتساع نطاق الاقتصاد غير المنظم في الساحة الاقتصادية بفعل مجموعة عوامل داخلية واخرى خارجية تؤدي الى تشوهات في مسار السياسات الكلية والقطاعية وحركة متغيراتها مسببة ارتفاعاً في معدلات العمالة الناقصة وتشوهاً في هيكلية سوق العمل وتراجعاً في درجة الاستقرار الاقتصادي ومعدلات التنمية المستدامة.

ثانياً -التحديات الاجتماعية

- تظهر مؤشرات دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2011، ان ترتيب العراق يقع في العشرة الاخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (يحتل تسلسل 132)، وهذا الترتيب يعكس حال التنمية البشرية في العراق الصحية والتعليمية والبيئية وفجوة النوع والفقر المتعدد الابعاد.
- ولد التحول نحو اقتصاد السوق كلفاً اجتماعية باهضه في ظل سياسات اجتماعية غير فاعلة ذات صبغة حمائية كشبكات الامان الاجتماعي والضمان الاجتماعي مما ابقى على مستويات الحرمان العالية وفجوة الفقر.
- استمرار الازمات لمدة طويلة ترك اثارا بنيوية على المجتمع العراقي زاد من مساحة الفئات الهشة في اللوحة الاجتماعية مما ولد عبئا على حجم النفقات التحويلية في الموازنة الاتحادية والذي لايتوافق مع مبدا استدامة التنمية
- لاتزال الامية تشكل العائق الاكبر في منظومة البناء التربوي والتي تصل نسبتها الى حوالي خمس السكان، فضلا عن انخفاض معدلات الالتحاق الصافي في الدراسة المتوسطة والاعدادية (40 % و 21%) على التوالي.
- لايزال العجز الحاد في عدد الابنية المدرسية يشكل التحدي الاكثر الحاحا حيث قدر العجز في المدارس بأكثر من (7000) مدرسة انعكس على ارتفاع حالات الازدواج الثنائي والثلاثي في المدارس وارتفاع نسب الاكتظاظ في الصفوف الدراسية .
- ارتفاع مستوى الضغوط على المؤسسات الصحية العامة، التي تعمل اليوم باعلى من طاقاتها بسبب العجز الكبير في الطاقات الاستيعابية لهذه المؤسسات مقارنة بارتفاع معدلات المراضة والحجوم السكانية التي تخدمها.
- لايزال المعدل العام لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي متدنياً (13 %) من اجمالي السكان النشطين اقتصادياً فضلا عن تدني مشاركتها في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.
- ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، مما يولد هدرا في مخرجات التعليم.
- تفاقم حدة العجز في الوحدات السكنية بشكل لايتناسب مع استمرار معدلات النمو السكاني والارتفاع بمستويات الدخول حيث قدر العجز في الوحدات السكنية بحدود(2) مليون وحدة سكنية مما يولد ضغوطاً نفسية واثارا سلبية على جودة نوعية الحياة.
- استمرار عدم التغطية الكاملة للأسر التي تستخدم مصادر مياه محسنة والتي تبلغ نسبتها (82 %) عام 2011 فضلا عن التجهيز غير المستقر للماء وتلوث شبكة المياه مما يؤشر صعوبة تحقيق العراق للاهداف الانمائية للالفية بالوصول الى نسبة (91 %) من الاسر فيما يخص تجهيزهم بامدادات المياه المحسنة. كما تستمر الفجوة بين الريف والحضر في حصول الاسر على المياه من الشبكة العامة. وتتعمق المشكلة وبشكل أكبر في مجال خدمات الصرف الصحي سواءً على مستوى البلد او بحسب البيئة الحضرية والريفية، ففي حين ترتفع نسبة تغطية شبكة الصرف الصحي في مدينة بغداد الى (86 %) من السكان تنخفض الى (32 %) في المحافظات مع انعدام وجود شبكات صرف صحي في المناطق الريفية.

ثالثاً -التحديات البيئية

- استمرار معاناة البيئة العراقية بعناصرها الثلاثة (الماء والهواء والتربة) من ارتفاع معدلات التلوث البيئي رغم التحسن النسبي خلال السنوات الاخيرة، مما انعكس بشكل ملحوظ على مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في العراق.
- غياب استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ساهم في تفكك حلقات التكامل والتنسيق مابين خطط وبرامج حماية وتحسين البيئة سواء على مستوى الاعداد أوالتنفيذ فأبعد الاقتصاد العراقي عن مسار الاقتصاد الاخضر.

- وقوع العراق تحت مظلة التغيرات المناخية بما فيها ظاهرة الاحتباس الحراري وانخفاض كمية الامطار وتزايد المعدلات السنوية للحرارة والرطوبة والعواصف الترابية والرملية جعله معرضاً لاثارها السلبية في ظل غياب نظام للانذار المبكر ضد الظواهر الطبيعية ومقاييس مراقبة الواقع البيئي.
- تناقص كميات المياه وتدهور نوعيتها وارتفاع مستويات تلوثها الناتجة عن المياه غير المعالجة والراجعة من الصرف الزراعي والصرف الصحي والصناعي والانسكابات النفطية ناهيك عن تأثر حصة العراق المائية التي يحصل عليها من الانهار المشتركة مع دول الجوار مما سيضع العراق امام تحدي نقص الموارد المائية وعدم استجابتها لمتطلبات التنمية المستقبلية.
- تفاقم ظاهرة التصحر واتساع نطاق المناطق المتأثرة بالصحراء بسبب ظاهرة التغيرات المناخية والاستغلال المكثف لمواردها وتخلف أساليب الادارة التي يتم تطبيقها فضلا عن التأثيرات البيئية السلبية الاخرى وهذا يتطلب استصلاح (7.9) مليون دونم وبكلفة (2) مليون دينار للدونم الواحد.
- إدارة سلبية ومتخلفة للنفايات في ظل عدم وجود مواقع طمر نظامية وان وجدت فهي لاتتعدى كونها مكباً تقليدياً للنفايات مع انعدام كامل لنظام تصنيف النفايات فضلا عن انعدام طرق تدوير النفايات او اعادة استعمالها بتحويلها الى طاقة او سماد مع غياب شبه كامل لدور القطاع الخاص في مجال تقديم هذه الخدمة علماً بأن نسبة السكان المشمولين بخدمات رفع النفايات كان (65 %) عام 2010 ولم يكن للريف العراقي نصيب سوى (7.5 %).
- استمرار مشكلة عدم معالجة المناطق المزروعة بالالغام وتأثيرها في الامن الانساني واستغلال الاراضي واقامة المشاريع التنموية عليها.
- استمرار ارتفاع مستوى التفاوت المكاني مابين محافظات العراق بشكل عام والبيئة الريفية والحضرية بشكل خاص حيث بلغت درجة الحرمان في المناطق الحضرية (17 %) عام 2012 في حين بلغت في المناطق الريفية (58 %) مما يعزز استمرار ظاهرة ثنائية التنمية المكانية في العراق والتخلف الموروث للبيئة الريفية.
- غياب القطاع الخاص عن مسرح المشاركة في الفعاليات البيئية على الرغم من الاعلان المتكرر بكونه أحد اللاعبين الرئيسيين في ارساء أسس التنمية المستدامة في العراق.

2-5 الرؤية

«دولة امنة مستقرة يتمتع فيها المواطن بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يتطلع لبناء اقتصاد وطني متنوع قادر على المنافسة، يمتلك مفاتيح التقدم في المجالات العلمية والثقافية والمعرفية كافة، يتشارك فيه الجميع في ظل نظام فدرالي لامركزي ، مولد لفرص منصفة في التنمية، يكون القطاع الخاص والمجتمع المدني شركاء فاعلين فيه ، وتكون الاستدامة البيئية نهجا في الوصول الى الاقتصاد الاخضر".

2- 6 اهداف الخطة

إن تحقيق تناغم وتناسق في توجهات الخطط التنموية الوطنية ومساراتها ورؤاها ، يوفر معيارًا مهمًا لتقويم إنجازاتها فى ضوء تقاربها أو انحرافها عن المسارات التنموية التى تتفق ورؤاها المستقبلية. وليس ثمة شك أن الارتكاز إلى رؤية تنموية بعيدة المدى من شأنه استنفار جهود شركاء التنمية وتنسيقها وتوجيهها لتحقيق طموحاتها لمستقبل أفضل وغدٍ أكثر إشراقًا يراعي ارساء مبادئ الانصاف وسيادة القانون. ولعل اهم تلك الاهداف:

أولا- ألاهداف الاقتصادية

- جعل الادارة التنموية لايرادات القطاع النفطي مستجيبة لمعايير التنمية المستدامة وبما يضمن حقوق الاجيال الحالية والاجيال القادمة.
- تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تأمين المتطلبات والمرتكزات الاساسية ورفع نسبة مساهمة أقطاب النمو المختارة المتمثلة بقطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة في زيادة نسبة مساهمتها في توليد الناتج المحلي الاجمالي على المدى البعيد من اجل بلوغ معدل النمو المستهدف سنوياً في الناتج بمقدار (13.31 %) مع النفط و (7.5 %) بدون النفط.
- العمل على بناء اسس الشراكة الاقتصادية وتفعيلها مابين القطاع العام والخاص ليساهم الاول بـ(79 %) من اجمالي استثمارات الخطة اي ماقيمته (329) ترليون دينار في حين يساهم القطاع الخاص بنسبة (21 %) من اجمالي استثمارات الخطة اي ماقيمته (88) ترليون دينار وبما يؤمن التحول التدريجي الى اقتصاد السوق وفقاً لمبدأي الكفاءة والمنافسة.
- العمل على تحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة ونمو مستدام بما يضمن التوزيع المنصف للموارد بين المحافظات على اساس الثقل السكاني ومؤشرات المحرومية ومزيد من الادوار التنموية للمحافظات والادارات المحلية.
- تسعى الخطة من خلال اهدافها الكلية والقطاعية الى تعزيز التناسق والتناغم مابين أذرع السياسة الاقتصادية (السياستين المالية والنقدية) بما يمكن من الوصول الى النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي الكابح للتضخم، والتوزيع المنصف لثمار التنمية مابين فئات المجتمع.
- رفع مستوى انتاجية الانشطة الاقتصادية وانتاجية العامل بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد وتنوعه وان يكون للقطاع الخاص دور فاعل في مجالات الاستثمار وتوليد فرص العمل المحمية.

ثانيا- الاهداف الاجتماعية

- تعزيز فرص التكامل مابين مسارات الخطة والخطوات الاجرائية لاستراتيجية التخفيف من الفقر من أجل الوصول الى محصلات استراتيجية الفقر الهادفة الى تخفيض نسبة السكان دون خط الفقر الى (16 %)، وتقليص فجوة الفقر.
- إيجاد فرص العمل اللائق ضمن اطار فاعل قائم على ترجمة بنود سياسة التشغيل الوطنية واقرار قانون العمل الجديد من اجل رفع مستويات التشغيل والحد من البطالة وصولا الى (6 %) عام 2017.
- تعزيز البناء المعرفي والمهاري من خلال إتاحة الفرص لتحقيق بيئة تعليمية متكافئة تدعم التوسع في بناء المدارس بما يغطي نصف الحاجة القائمة ، والاهتمام برياض الاطفال وتعليم الفتيات، ومحو الامية وتعليم الكبار ورفع مستوى الالتحاق الصافي في المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادي الى (95 %، 45 % و30 %) على التوالي.
- الارتقاء بالبنى التحتية للخدمات الصحية : نوعاً ، قدرة ، وتغطية بما يمكنها من تصميم برامج وطنية تحافظ على صحة الناس ، وتقديم خدماتها بجودة عالية ، وصولا الى خفض معدلات وفيات الاطفال الرضع الى 18 ودون الخامسة الى 24 لكل 1000 ولادة حية فضلا عن رفع معدل الحياة المتوقعة الى أكثر من 70 سنة.
- المرأة والشباب نقاط استهداف في الخطة من اجل بناء قدراتهم معرفيا ومهاريا وصحيا وبما يضمن رفع مستوى مشاركتهم في منظومة التفاعلات التنموية.
- تهيئة بيئة تمكينية تؤدي الى تقدم ملموس في نوعية حياة المجموعات الهشة والضعيفة وادماجهم في المجتمع وقوة العمل، وتوسيع قاعدة مشاركتها، وضمان وصولها الى الخدمات والمنافع الاجتماعية.
- تأمين وحدات سكنية جديدة تغطي نصف الحاجة القائمة (مليون وحدة سكنية) وتأهيل الرصيد السكني المتقادم.

ثالثا- ألاهداف البيئية

- حماية عناصر البيئة المتمثلة بالماء والهواء والتربة وتحسينها.
- الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية بما يؤمن حقوق الاجيال الحالية والقادمة.
- استخدام التقانات الانظف بيئياً في الانشطة الانتاجية والخدمية.
- معالجة مسببات التلوث البيئي للانشطة البشرية والانتاجية والخدمية بما فيها من صرف صحي ونفايات سائلة وصلبة ومخلفات المعامل والمستشفيات وغيرها.
- الحد من التصحر من خلال التوسع في استصلاح الاراضي وانشاء الواحات الصحراوية وزيادة المساحات الخضراء والاحزمة حول المدن كأحد الوسائل للوصول الى الاقتصاد الاخضر.
- المحافظة على التنوع الاحيائي بتنمية المراعي الطبيعية واعتماد اساليب متطورة في الادارة البيئية وصيانة النظم البيئية الطبيعية المهددة منها من اجل ضمان الامن الاحيائي.
- تنمية روح المواطنة والوعي البيئي .
- تعزيز الادارة البيئية والرقابة والرصد البيئيين.

3. تحليل الاقتصاد الكلي

انطلاقاً من الاطار العام للخطة وما تم طرحه من معطيات وفرضيات واهداف ، تم احتساب تقديرات الموارد وتوزيعاتها الكلية والقطاعية على المدى الزمني للخطة من اجل تحديد حجم الاستثمارات الكلية وتوزيعاتها القطاعية وادوار كل من القطاع العام والخاص في تحقيقها ، ناهيك عن تقديرات النواتج القطاعية والناتج المحلي الاجمالي في ضوء معدل النمو الاقتصادي المستهدف .

3-1 النمو الاقتصادي

تتبلور التوجهات التنموية التي تتبناها الخطة حول فكرة التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مؤكدة ان النمو الاقتصادي يعد شرطاً ضرورياً ولكنة ليس كافياً لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والاستدامة البيئية مما يستلزم اتخاذ تدابير اخرى مؤثرة في النمو او مصاحبة او مكملة له كتوسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل بما يكفل مستويات عالية من التشغيل ويقترن بتحسن مستوى معيشة ونوعية حياة السكان من خلال التركيز على خدمات التنمية البشرية والاجتماعية وحماية وتحسين البيئة وخاصة لفئات الدخل المحدود والاسر الفقيرة .

وعليه فان الهدف الذي تسعى الخطة الى تعظيمه ليس مقتصراً على رفع وتائر النمو الاقتصادي ولكنه مقيد باعتبارات اجتماعية وبيئيه ، وهو هدف ليس ببعيد المنال في ظل التحسن المطرد في المناخ الاقتصادي وفي ضوء الارتفاع الكبير المتوقع من انتاج وتصدير النفط الخام والالتزام بمواصلة تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والمشاريع التنموية القائمة والمستهدفة ، ومع احتمال تزايد دور شركاء التنمية في تحقيق اهداف الخطة الخمسية فان الخطة تسعى الى :-

- رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الخطة بمعدل سنوي قدره 13.31 % وبالاسعار الثابتة لسنة الاساس 2012 .
- تنمية الانشطة الاقتصادية غير النفطية (سلعية + توزيعية + خدمية) بمعدل نموسنوي قدره 7.5 % .
- تنمية نشاط النفط الخام بمعدل نمو سنوي قدره 18.7 %.
- المحافظة على معدلات التضخم ضمن المرتبة الرقمية الواحدة .
- اعطاء دفعة قوية من الاستثمارات لاقطاب النمو القطاعية المختارة (الصناعة والطاقة، الزراعة ، السياحة) من اجل رفع نسبة مساهمتهم في توليد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تتجاوز 60 % من اجمالي الناتج بالاسعار الثابتة .
- نمو مولد لفرص العمل بما يضمن مستوى مقبول من التشغيل ويسمح بتراجع معدل البطالة الى 6 % في نهاية عام 2017 .
- تخفيض معدلات الفقر الى 16 % عام 2017 من اجمالي السكان .

2-3 الايرادات المتوقعة للخطة

يتوقع ان يبلغ اجمالي الايرادات العامة للدولة خلال سنوات الخطة 812.263 ترليون دينار ، ستشكل الايرادات النفطية بحدود 95 % منها في حين تشكل الايرادات غير النفطية بحدود 5 % وكما تفصله الفقرات الاتية :-

اولا- تقدير الايرادات النفطية

ظلت الايرادات المالية المتأتية من عمليات انتاج وتصدير النفط الخام تتبوأ المقام الاول في سلم الايرادات العامة للدولة للمدة 2009 - 2012 . شكلت الايرادات النفطية نسبة 88.5 % من اجمالي الايرادات عام 2009 ازدادت الى 97.4 % عام 2012 ، ومن المتوقع استمرار بقاء الايرادات النفطية في موقع الصدارة والتأثير في الاقتصاد العراقي خلال سنوات الخطة 2013 - 2017 ، في ظل التحسن المستمر في القدرات الانتاجية للقطاع النفطي الى جانب تنفيذ ما تم توقيعه من العقود مع الشركات الاجنبية لزيادة كمية الانتاج والصادرات ، حيث من المتوقع ان يبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للانتاج النفطي 17.9 % ومتوسط نسبة الزيادة السنوية للصادرات النفطية 26.2 % خلال المدة 2013 - 2017 وكما هو موضح في الجدول (1).

جدول (1)

تقديرات الانتاج النفطي والمتاح منه للتصدير للمدة 2013 - 2017

الف برميل/يوم

السنة	الانتاج النفطي	التصدير
2013	3705	2900
2014	4485	3500
2015	4635	3750
2016	6435	5000
2017	9485	6000

وفي ضوء هذه التوقعات وعلى افتراض ان سعر البرميل من النفط المصدر هو 85 دولاراً فأن اجمالي قيمة الصادرات النفطية سيبلغ خلال سنوات الخطة بحدود(659.281) مليار دولار وكما في الجدول (2) اي بحدود(768.721) ترليون دينار وكما مبين في الجدول (3).

جدول (2)

توقعات حجم الصادارات النفطية وقيمة النفط المصدر 2013 - 2017

السنة	الصادرات النفطية المتوقعة الف برميل/يوم	قيمة النفط المصدر مليون دولار	السعر دولار/برميل
2013	2900	89972.50	85
2014	3600	111690.0	85
2015	3750	116343.75	85
2016	5000	155125	85
2017	6000	186150	85
المجموع		659281.25	
* افتراضات وزارة النفط			
سعر صرف الدينار\الدولار = 1166 دينار\ دولار لكل المدة . وفقاً لافتراضات البنك المركزي			

جدول (3)

تقديرات الايرادات النفطية للمدة 2013 - 2017

السنة	قيمة النفط المصدر حسب تقديرات وزارة النفط /- مليار دينار
2013	104907.935
2014	130230.5
2015	135656.812
2016	180875.750
2017	217050.900
المجموع	768721.937

ثانيا - تقدير الايرادات غير النفطية

لا تتوقع الخطة زيادة ملحوظة في قيمة الايرادات غير النفطية ، لا بل ان ما سيتحقق يتلاشى امام التوقعات التفاؤلية في حجم الايرادات النفطية وبدلالة نسبتها من اجمالي الايرادات وعليه ستزداد الايرادات غير النفطية من 7.398 ترليون دينار عام 2013 الى 9.786 ترليون دينار عام 2017 وبنسبة زيادة لا تتجاوز 32 % خلال المدة 2013 - 2017 لكن نسبتها من اجمالي الايرادات ستنخفض من 6.5 % عام 2013 الى 4.3 % عام 2017 ليصبح متوسط نسبتها 5.3 % من اجمالي ايرادات الخطة خلال المدة 2013 - 2017 وكما مبين في الجدول (4) .

و تعزى الزيادة المتواضعة في قيمة الايرادات غير النفطية الى :-

- الزيادة المتوقعة في الايرادات الضريبية بنسبة 10 % سنوياً عن مستواها السابق .
- الزيادة المتوقعة في حصة الخزينة من ارباح الشركات غير النفطية بنسبة 10 % كمعدل للسنوات 2013 - 2017.

وعليه فان الايرادات النفطية وغير النفطية كما يظهرها الجدول (4) ستزداد من 112.306 ترليون دينار عام 2013 الى 226.837 ترليون دينار عام 2017 لتحقق وفقاً لتوقعات الخطة ايرادات اجمالية قدرها 812.263 ترليون دينار خلال سنوات الخطة .

جدول (4)

الايرادات المالية المتوقعة للسنوات 2013 - 2017

مليار دينار

السنة	الايرادات غير النفطية (1)	الايرادات النفطية (2)	اجمالي الايرادات (3)	3 : 1 %	3 : 2 %
2013	7398.3	104907.935	112306.235	6.5	93.5
2014	9079.1	130230,5	139310.4	6.6	93.4
2015	8274.703	135656.812	143931.515	5.7	94.3
2016	9002.7	180875.750	189878.45	4.7	95.3
2017	9786.5	217050.900	226837.4	4.3	95.7
المجموع	43541.303	768721.937	812263.24	5.3	94.6

3-3 حجم الاستثمار المطلوب

من اجل تحقيق الاهداف الكلية والقطاعية للخطة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يتطلب تأمين (417) ترليون دينار وبحسب الافتراضات والمساهمات العامة والخاصة الواردة في الفقرات الاتية ، وعلى اساس معامل راس المال قدرة 1 :4، اي ان انتاج وحدة اضافية واحدة من الناتج تتطلب اربعة وحدات من راس المال .

اولا- حجم الاستثمار الحكومي

يبلغ حجم الاستثمار الحكومي بحدود (329) ترليون دينار اي مايعادل 282 مليار دولار بما فيه الايفاء بالتزامات جولات التراخيص النفطية و الذي يشكل 79 % من اجمالي الاستثمارات المطلوبة للخطة تغطى من الايرادات المتحققة للدولة من اجل الانفاق على المشاريع الملتزم بتنفيذها و البالغ عددها 5861 مشروعا في نهاية عام 2012 والمشاريع الجديدة التي يتقرر اضافتها خلال سني الخطة .

جدول (5)

تقديرات حجم الاستثمار الحكومي للمدة 2013 - 2017

مليار دينار

السنة	الايراد الكلي المتوقع	نسبة الاستثمار %	تخصيصات الاستثمار الحكومي
2013	112306.2	37	41553.3
2014	139310.4	38	52938.0
2015	143931.5	40	57572.0
2016	189878.5	40	75951.4
2017	226837.4	40	90735.0
المجموع	812263.0	39	318750.3

ثانيا - حجم الاستثمار غير الحكومي

تفترض الخطة ان يساهم القطاع الخاص بما قيمته 88 ترليون دينار اي مايعادل 75 مليار دولار والتي تشكل نسبة 21 % يتوقع انفاقها على مختلف المجالات و الاستثمارات التي حددتها الخطة .

ثالثا - توزيع الاستثمارات قطاعياً

تنطلق بوصلة الاستثمار في الخطة من مبدا الاولويات الاستثمارية المعززة لفكرة اقطاب النمو القطاعية و المكانية خلال سنوات الخطة وصولا الى هدف مستقبلي يتمثل بالنمو القطاعي المتوازن ، و استنادا الى هذا المبدأ تم توزيع الاستثمارات قطاعياً بما يؤمن تحقيق اهداف الخطة وفلسفة نموذجها التنموي اخذين بنظر الاعتبار

- التطور الزمني للاهميات النسبية للاستثمارات القطاعية .
- اعطاء الاولوية في الانفاق للمشاريع المستمرة .
- تحقيق اضافات في تكوين راس المال الثابت .

حيث اعطيت اولوية اولى لقطاع الصناعة و الطاقة و بنسبة (38.2 %) بحكم ان هذا القطاع هو المولد الاساسي للموارد المالية و المؤثر الاول في معدل تراكم راس المال من خلال تطوير نشاط الصناعة التحويلية و المساهم الاكبرمع القطاع الزراعي في التخفيف من حدة انكشاف الاقتصاد العراقي للاقتصاد العالمي . واعطيت اولوية ثانية لقطاع المباني و الخدمات و بما يتضمنه من تنمية بشرية و اجتماعية و بنى ارتكازية و سياحة بنسبة (28.6 %) حيث ان التنمية البشرية تعد الاساس في توليد البيئة التمكينية للتنمية المادية . وجاء في المرتبة الثالثة القطاع الزراعي كقطب تنموي يساهم في تعزيز الامن الغذائي و توليد فرص العمل والمساهمة الفاعلة في تطوير الريف والحد من الفقر حيث زادت نسبتة من (9.5 %) في الخطة السابقة الى (13.4 %) في هذه الخطة لتأمين الموارد المالية لمشاريع استصلاح الاراضي و حسب المؤشرات الواردة في الخطة .

ان الاولويات القطاعية المشار اليها في اعلاه لاتلغي التوجه التوازني لتوزيع الاستثمارات حسب القطاعات ، حيث لم يحصل اي من الانشطة على اقل من 9.5 % من اجمالي الاستثمارات المتوقعة . وكما موضح في الجدول (6)

جدول (6)

نسب الاستثمارات موزعة حسب الانشطة ٪

الانشطة الاقتصادية	النسب %
قطاع الزراعة	13.4
قطاع الصناعة	38.2
قطاع النقل والاتصالات	9.5
قطاع المباني و الخدمات	28.6
قطاع التربية والتعليم	10.3
المجموع	100

رابعا – توزيع الاستثمارات مكانياً

ان من اولويات هذه الخطة تحقيق الانصاف و العدالة في توزيع ثمارها على مناطق العراق كافة وتقليل التفاوت التنموي المكاني بين المحافظات من جهة وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة اخرى .

ان الخطة اكدت استمرار دعم دور الحكومات المحلية في تنمية محافظاتها واقرت تخصيص (14%) من اجمالي استثماراتها لبرنامج تنمية الاقليم الذي يركز على الانشطة و الخدمات المحلية و يكون تحت تصرف الحكومات المحلية و يوزع بحسب الحجوم السكانية على المستوى الوطني و بحسب الحجوم السكانية للوحدات الادارية لكل محافظة ويتوقع ان تزداد نسبة تخصيصات البرنامج خلال سنوات الخطة استنادا الى التوسع في الطاقات التنفيذية للمحافظات كما وان الخطة تدعو الى تخصيص نسبة من اجمالي الاستثمارات غير السيادية تتناسب مع الاهمية النسبية لسكان اقليم كردستان الى اجمالي سكان العراق . كما ان الخطة تدعو الى نشر الاستثمارات في قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة والبنى الارتكازية عموما على مختلف المحافظات وبحسب الامكانات والميزة النسبية لكل محافظة بالنسبة الى هذة الانشطة وبما يحقق الموازنة بين مبدأي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية .

4-3 تقديرات الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعه القطاعي

اولا- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي المتوقع

قدرت الخطة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام 2012 بـ 13.31 % وعلى اساس ذلك فان الناتج المحلي الاجمالي مع النفط سيزداد من 264.950 ترليون دينار عام 2013 الى 445.383 ترليون دينار عام 2017 بنسبة زيادة قدرها 68 % .
و تتوقع الخطة زيادة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط من 131.953 ترليون دينار عام 2013 الى 181.361 ترليون دينار عام 2017 وذلك بنسبة زيادة قدرها 37.4 % وان هذه الزيادة يفسرها نمو الانشطة الاقتصادية (عدا النفط) بمعدل نمو سنوي قدره 7.5 % مقابل نشاط استخراج النفط الذي سينمو بمعدل سنوي قدره 18.7 % وكما مبين في الجدول (7).

جدول (7)

الناتج المحلي الاجمالي مع النفط و بدونه بالاسعار الثابتة لسنة 2012

للسنوات 2013 - 2017

مليار دينار

ت	الانشطة الاقتصادية	2012* سنة الاساس	معدل النمو السنوي العام	2013	2014	2015	2016	2017
	الزراعة والغابات والصيد	10152.3	5.47	10480.32	10818.93	11648.64	12194.92	13249.8
	التعدين والمقالع							
1-2	النفط الخام	112044	18.7	132996	157867	187388	222429	264023
2-2	الانواع الاخرى من التعدين	1034.1	6.71	1075.085	1117.695	1223.03	1293.387	1430.83
	الصناعة التحويلية	4418.6	3.68	4514.645	4612.778	4850.152	5003.174	5293.704
	الكهرباء والماء	3320.3	7.97	3476.607	3640.272	4048.489	4325.12	4871.838
	البناء والتشييد	13783.1	8.92	14509.3	15273.75	17193.24	18508.8	21129.3
	النقل والمواصلات والخزن	15678.2	8.78	16491.28	17346.53	19491.87	20959.1	23880.39
	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	19781.9	8.22	20742.37	21749.47	24265.82	25975.9	29363.35
	المال والتامين وخدمات العقارات							
1-8	البنوك والتامين	3777	8.65	3970.0	4172.814	4681.156	5028.307	5718.678
2-8	ملكية دور السكن	17879.5	6.92	18610.31	19370.99	21254.26	22515.23	24983.32
	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية							
1-9	خدمات التنمية الاجتماعية	33008.2	7.18	34408.07	35867.32	39486.73	41917.4	46686.42
2-9	الخدمات الشخصية	3550	6.01	3676	3806.517	4127.509	4340.182	4752.942
	مجموع الانشطة عدا النفط	126383.2	7.5	131953.99	137777.07	152270.896	162061.52	181360.572
	المجموع لجميع الانشطة	238427.2	13.31	264950	295644.07	339658.896	384490.52	445383.572

واذا ما تم تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية فان الخطة تتوقع زيادته من 269.461 تريليون دينار عام 2013 الى 468.104 تريليون دينار عام 2017 مع النفط ، اي بنسبة زيادة قدرها 73.7 % ، في حين سيزداد الناتج المتولد من الانشطة الاقتصادية عدا النفط من 136.465 تريليون دينار عام 2013 الى 204.081 تريليون دينار عام 2017 ، اي بنسبة زيادة قدرها 49 % ، وان هذه الزيادات تفسرها نمو الانشطة الاقتصادية عدا النفط بمعدل سنوي قدره 10 % في حين سينمو النفط الخام بمعدل نمو سنوي عام قدره 18.7 % ، وكما مبين في الجدول (8).

* تقديرات أولية

جدول (8)

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لسنة 2012

للسنوات 2013 - 2017

مليار دينار

ت	الانشطة الاقتصادية	2012 * سنة الاساس	معدل النمو السنوي العام	2013	2014	2015	2016	2017
	الزراعة والغابات والصيد	10152	7.68	10773	11432	12676	13649	14697
	التعدين والمقالع							
1-2	النفط الخام	112044	18.7	132996	157867	187388	222429	264023
2-2	الانواع الاخرى من التعدين	1034.1	8.94	1107.7	1186.5	1337	1456.5	1586.7
	الصناعة التحويلية	4418.6	5.85	4624.4	4839.7	5240.3	5546.9	5871.4
	الكهرباء والماء	3320.3	8.4	3542.3	3779.2	4229.3	4584.5	4969.6
	البناء والتشييد	13783.1	12.2	15122	16590	19468	21843	24508
	النقل والمواصلات والخزن	15678.2	10.95	17045	18530	21413	23758	26359
	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	19781.9	10.94	21505	23377	27010	29965	33244
	المال والتامين وخدمات العقارات							
1-8	البنوك والتامين	3777	11.5	4122.8	4500.2	5235.7	5837.8	6509.1
2-8	ملكية دور السكن	17879.5	10.24	19337	20913	23954	26407	29111
	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية							
1-9	خدمات التنمية الاجتماعية	33008.2	9.44	35489	38155	43266	47351	51821
2-9	الخدمات الشخصية	3550	8.77	3797.8	4063	4568.3	4969	5404.7
	مجموع الانشطة عدا النفط	126383.2	10.05	136465	147366	168397	185368	204081
	المجموع لجميع الانشطة	238427.2		269461	305233	355785	407797	468104

ثانيا - توزيع الناتج المحلي الاجمالي قطاعياً

تماشياً مع اهداف الخطة وفلسفة نموذجها التنموي تؤشر البوصلة المستقبلية لتوليد الناتج المحلي الاجمالي قطاعياً الى سعي الخطة اعطاء دور اكبر للانشطة السلعية (عدا النفط) والانشطة الخدمية مقارنة بالانشطة التوزيعية وذلك بهدف تقوية الجانب الحقيقي في الاقتصاد من خلال تنويع بنية الانتاج القومي والتاثير في المحتوى المحلي للعرض السلعي وبما يضمن الحد من ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي والذي اعتبرته الخطة من بين اقوى التحديات الاقتصادية التي تواجهها وبدلالة ارتفاع المحتوى الاستيرادي للعرض السلعي في السوق العراقية .

ومن اجل تحقيق ذلك تتوقع الخطة مساهمة الانشطة السلعية عدا النفط وبالاسعار الثابتة بما قيمته 34.055 ترليون دينار عام 2013 تزداد لتصل الى 45.976 ترليون دينار عام 2017 وبنسبة زيادة قدرها 35 % ، رغم الزيادات النسبية في النواتج الا انها ستبقى محافظة على اهميتها النسبية في اقيامها المطلقة .

من الواضح ان قطاع استخراج النفط الخام سيحقق نسبة عالية في الناتج المحلي الاجمالي الا ان الانشطة السلعية عدا النفط ستحافظ على مستوياتها في توليد الناتج المحلي الاجمالي و البالغة بحدود 25.4 % مقابل 42 % للانشطة الخدمية و 32.5 % للتوزيعية ، وهذا قد يعزى الى ان الزيادة في مساهمة القطاع النفطي سوف تنعكس على توليد نسب النمو في الانشطة الخدمية و التوزيعية اكبر من الانشطة السلعية عدا النفط ، فضلا عن ان احداث تغيرات هيكلية لصالح الانشطة السلعية تحتاج الى مدى زمني اطول من مدة الخطة نفسها .

واذا ماتم تحليل تركيبة الناتج مع النفط فان نشاط النفط سوف يساهم بـ 56.4 % مقابل 43.6 % في الانشطة الاخرى في عام 2017 ، مما يبقي على هيكلية توزيع الناتج بمستوياتها الحالية و ذلك كنتيجة للارتفاع الكبير في انشطة النفط و الغاز المتوقعة خلال الخطة .

* تقديرات أولية

جدول (9)

مساهمة الانشطة الاقتصادية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الاجمالي

لعامي 2013- 2017 وبالاسعار الثابتة

مليار دينار

الانشطة	مساهمة الانشطة 2013	مساهمة الانشطة 2017	النسبة من المجموع 2013 %	النسبة من المجموع 2017 %
الانشطة السلعية عدا النفط	34055.1	45975.5	25.8	25.4
الانشطة التوزيعية	41203.7	58962.4	31.2	32.5
الانشطة الخدمية	56694.4	76422.7	42.9	42.1
مجموع الانشطة عدا النفط	131953.2	181360.6	100.0	100

4 . الرؤى والاهداف الانمائية القطاعية للخطة

4-1 السكان

الرؤية

«سياسة سكانية متناغمة ومتكاملة مع التوجهات التنموية للاقتصاد محدثة تغيرات كمية ونوعية في حياة السكان لبلوغ التنمية المستدامة وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص على وفق منهج الحق» .

الاهداف

الهدف الاول : دمج المعطيات السكانية في الخطط والبرامج التنموية.

الهدف الثاني : التاثير التدريجي في معدلات النمو السكاني.

الهدف الثالث : رفع معدل توقع الحياة عند الولادة ليزيد عن 70 سنة عام 2017.

4-2 القوى العاملة

الرؤية

« قوة عمل منتجة ومحمية »

الاهداف

الهدف الاول : خفض معدل البطالة الى 6 % عام 2017.

الهدف الثاني : رفع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي ليصل الى 50 % عام 2017.

الهدف الثالث : تطوير فعاليات مؤسسات سوق العمل.

الهدف الرابع : رفع انتاجية العمل.

الهدف الخامس : توفير بيئة عمل لائقة.

4- 3 السياسة المالية

الرؤية

«سياسة مالية مستجيبة لمتطلبات التنمية»

الاهداف

الهدف الاول : تصفير عجز الموازنة.

الهدف الثاني : الحد من درجة الاختلالات في بنية الانفاق العام .

الهدف الثالث : زيادة حصيلة الايرادات غير النفطية وتنويع مصادرها .

الهدف الرابع : اصلاح الادارة المالية.

4-4 السياسة النقدية

الرؤية

« سياسة نقدية تسهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام »

الاهداف

الهدف الاول : نشاط ائتماني محفز للنمو.

الهدف الثاني :المحافظة على معدلات تضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة.

الهدف الثالث : المحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية .

الهدف الرابع : تقوية الاحتياطي من النقد الاجنبي وتعزيزه.

الهدف الخامس : خفض الكثافة المصرفية.

الهدف السادس : مكافحة ظاهرة غسيل الاموال.

الهدف السابع : توطين تكنولوجيا المعلومات في آليات عمل البنك المركزي.

4-5 القطاع الخاص

الرؤية

« شريك فاعل تنافسي وكفوء »

الاهداف

الهدف الاول : رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي.

الهدف الثاني : شراكة فاعلة ومستدامة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.

الهدف الثالث : قطاع خاص مولد لفرص العمل.

4-6 الزراعة والموارد المائية

الرؤية

« زراعة تسعى لملء سلة غذاء المواطن وتساهم في تنويع مصادر الاقتصاد العراقي وضمان حقوق مائية مستدامة ».

الاهداف

أولا- الاهداف الاستراتيجية

- زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي .
- زيادة نسبة تغطية الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لسلة الغذاء العراقية (الامن الغذائي).
- تأمين حاجة العراق الى الموارد المائية.

ثانيا : الاهداف الكمية

أ- **في مجال الانتاج النباتي : تستهدف الخطة كاولوية اولى في الانتاج النباتي التركيز على انتاج الحنطة شتاء وانتاج البطاطا صيفا وتنمية انتاج التمور والفواكه ، وكاولوية ثانية انتاج الشعير الرز والطماطة والبصل والذرة البيضاء والصفراء والبقوليات العلفية والجت والبرسيم جدول** (10) .

جدول (10)

المؤشرات الكمية للانتاج النباتي

خطة إنتاج الحنطة (2013 - 2017)							
المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم							
	التفاصيل	سنة الشروع 2011	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
الحنطة بالرش	المساحة	825	1575	1950	2325	2700	3075
	الغلة	750	917	1000	1000	1000	1000
	الإنتاج	619	1443	1950	2325	2700	3075
الحنطة المروية	المساحة	3553	3298	3214	3130	3046	2962
	الغلة	473	573	619	668	719	773
	الإنتاج	1682	1890	1990	2090	2190	2290
الحنطة الديمية	المساحة	2164	1914	1789	1664	1539	1414
	الغلة	235	235	325	235	235	235
	الإنتاج	508	450	420	391	362	332
مجموع الحنطة	المساحة	6543	6787	6953	7119	7303	7451
	متوسط الغلة	429	558	627	675	719	765
	الإنتاج	2809	3784	4360	4806	5252	5697

خطة إنتاج الشلب (2013 - 2017)							
المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم							
	التفاصيل	سنة الشروع 2011	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
الشلب	المساحة	220	220	220	220	220	220
	الغلة	788	800	1000	1065	1130	1195
	الإنتاج	173	176	220	234	249	263

خطة إنتاج الشعير (2013 - 2017)							
المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم							
	التفاصيل	سنة الشروع 2011	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
الشعير المروي	المساحة	1433	1678	1784	1889	1995	2100
	الغلة	320	350	368	383	397	410
	الإنتاج	459	587	656	724	793	861

الشعير الديمي	المساحة	2218	2245	2259	2273	2286	2300
	الغلة	163	163	163	163	163	163
	الإنتاج	361	366	368	370	373	375
مجموع الشعير	المساحة	3651	3923	4043	4162	4281	4400
	متوسط الغلة	225	243	253	263	272	281
	الإنتاج	820	953	1024	1094	1166	1236

خطة إنتاج الذرة الصفراء (2013 - 2017)

المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم

	التفاصيل	سنة الشروع 2011	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
الذرة الصفراء بالرش	المساحة	100	485	600	715	831	946
	الغلة	610	1150	1250	1350	1450	1550
	الإنتاج	61	558	750	965	1205	1466
الذرة الصفراء مروية	المساحة	390	300	250	200	150	100
	الغلة	582	785	850	915	980	1045
	الإنتاج	227	236	213	183	147	105
إجمالي الذرة الصفراء	المساحة	490	785	850	915	981	1046
	الغلة	587	1011	1133	1255	1378	1502
	الإنتاج	288	794	963	1148	1352	1571

خطة إنتاج الطماطة (2013 - 2017)

المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم

الطماطة	التفاصيل	سنة الشروع 2009	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
نموغلة الطماطه بنسبة 16 % سنويا بسبب زراعة الأصناف الهجينة والتسميد المثالي	المساحة	218.424	390	400	410	420	430
	الغلة	4182.2	4500	5000	5800	6728	7804
	الإنتاج	913.493	1638	2000	2378	2826	3356

خطة إنتاج البطاطا (2013 - 2017)

المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم

	التفاصيل	سنة الشروع 2009	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
خطة إنتاج البطاطا العروة الربيعية	المساحة	-----	150	180	210	240	270
	الغلة	-----	4620	5500	6380	7400	8584
	الإنتاج	-----	693	990	1340	1776	2318
خطة إنتاج البطاطا العروة الخريفية	المساحة	-----	80	80	80	80	80
	الغلة	-----	4550	5000	5450	5940	6475
	الإنتاج	-----	364	400	436	475	518

اجمالي البطاطا	التفاصيل						
	المساحة	-----	230	260	290	320	350
	الغلة	-----	4596	5346	6124	7034	8103
	الإنتاج	-----	1057	1390	1776	2251	2836

خطة إنتاج البصل (2013 - 2017)						
المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم						
البصل	التفاصيل	سنة الشروع 2009	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016
	المساحة	79	77	80	83	86
	الغلة	3897	2735	3000	3000	3000
	الإنتاج	308.239	211	240	249	258

خطة إنتاج التمور (2013 - 2017)							
المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / شجرة							
التمور	التفاصيل	سنة الشروع 2009	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
	المساحة	-----	508	556	604	652	700
	الغلة	59.5	68	70	75	74	76
	الإنتاج	507.002	679	770	857	952	1050
	عدد الأشجار (1000) نخلة	-----	13690	15000	16310	17620	18930

أ. في مجال الانتاج الحيواني : تستهدف الخطة زيادة أعداد الابقار والجاموس وحقول الدواجن والأسماك كأولوية أولى والأغنام والماعز كأولوية ثانية وتحقيق زيادات كبيرة في إنتاج وإنتاجية المنتجات الحيوانية (اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب وبيض المائدة) .

جدول (11)

تطوير أعداد الحيوانات المزرعية خلال مدة الخطة (2013–2017)

ت	الحيوان ونسبة النمو	خط الشروع 2008	أعداد الحيوانات (1000) رأس				
			2013	2014	2015	2016	2017
1	الأغنام والماعز 7 %	9197	13084	14000	14980	16029	17151
2	الأبقار 7 %	2552	2959	3048	3139	3233	3330
3	الجاموس 5 %	286	365	383	402	422	443
4	الابل 4 %	58	70	73	76	79	82
5	فروج اللحم 15 %	340000	68384	78641	90437	104002	119602
6	أمهات لحم 50 %	44	333	500	750	1125	1687
7	دجاج بيض المائدة 15 %	2000	4023	4626	5320	6118	7107
8	أمهات دجاج بيض 40 %	2.5	9.3	13	18	25	35

جدول (12)

المنتجات الحيوانية

اجمالي اللحوم الحمراء (1000) طن	الإنتاج المتوقع سنة 2013	الإنتاج المتوقع سنة 2017
الاغنام والماعز	104	137
الابقار	101	113
الجاموس والابل	26	30
المجموع	231	280
نسبة التغطية	% 22	% 32

اجمالي اللحوم البيضاء (1000) طن	الإنتاج المتوقع سنة 2013	الإنتاج المتوقع سنة 2017
الدجاج	90	130
الاسماك	39	43
المجموع	129	173
نسبة التغطية	% 30	% 41

اجمالي الحليب (1000) طن	الإنتاج المتوقع سنة 2013	الإنتاج المتوقع سنة 2017
الاغنام والماعز	302	349
الابقار	931	1047
الجاموس والابل	73	81
المجموع	1306	1522
نسبة التغطية	% 51	% 59

اجمالي بيض المائدة (مليون) بيضة	الإنتاج المتوقع سنة 2013	الإنتاج المتوقع سنة 2017
المجموع	1086	1919
نسبة التغطية	% 46	% 58

ثالثاً - مكافحة ظاهرة التصحر وانتشار الكثبان الرملية

أ- تثبيت الكثبان الرملية .

ب – تنمية الغطاء النباتي في المناطق الصحراوية وزراعة النباتات الرعوية المحتملة للجفاف.

ج- انشاء مزارع امهات لجمع البذور الرعوية لاعادة زراعتها في المناطق الاخرى لاعادة الغطاء النباتي .

د- تنفيذ 78 محطة للمراعي و المحميات الطبيعية بمساحة تبلغ 1000 دونم لغاية عام 2015 .

هـ -تنمية الغطاء النباتي و الموارد الرعوية و استثمار مياه الامطار عبر اقامة السدود الصغيرة ضمن مشروع حوض الحماد.

رابعاً- الاستغلال الامثل للموارد المائية

أ- زيادة حجم الخزين .

ب- تنمية الموارد المائية عن طريق التوسع في حصاد المياه .

ج- استخدام تقنيات الري الحديثة .

د- استخدامات المياه غير التقليدية .

هـ - انعاش الاهوار العراقية و تنميتها .

و- استثمار المياه الجوفية المتجددة .

خامسا- دعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي للاستثمار في القطاع الزراعي من خلال :

- تشجيع ودعم القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني المتكاملة وإنشاء المجمعات الصناعية الزراعية على أسس اقتصادية وفنية سليمة وكذلك في مجال إنشاء المخازن المبردة والمجمدة.
- تشجيع تأسيس الشركات الزراعية المساهمة من خلال تنمية وتطوير أسواق المال وحتى من خلال مشاركة الدولة في هذه الشركات من خلال شراء جزء من أسهمها في مراحل التأسيس والتخلي عن ذلك بعد استقرار هذه الشركات.
- تنمية وتطوير أسواق المال وتبني سياسات أئتمانية تشجع القطاع الخاص على إعادة تأهيل مشاريعه المتوقفة وعلى إقامة مشاريع جديدة.
- استمرار دعم المدخلات والمخرجات الزراعية وحمايتها من المنتجات المستوردة وخاصة خلال مدة هذه الخطة لتمكين القطاع الخاص من إثبات وجوده وتحقيق ظروف تنافسية له اتجاه المنتج المستورد.
- دعم وتشجيع الاستثمار في المناطق الواعدة في الصحراء الغربية لإنتاج الأعلاف وتربية الحيوان وتشجيع الاستثمار للأغراض الزراعية الأخرى.

4-7 النفط والغاز

الرؤية

« موقع متقدم للعراق في مجال انتاج النفط وتصديره ودعم الاحتياطي النفطي والغازي لديمومة الدور الحيوي للعراق عالمياً وبما يحفظ حقوق الاجيال القادمة ».

الاهداف

الهدف الأول : زيادة إنتاج النفط الخام من (3.2) مليون برميل/ يوم في عام 2012 الى (9.5) مليون برميل/ يوم عام 2017.

الهدف الثاني : الارتقاء بتصدير النفط الخام من مستواه البالغ (2.6) مليون برميل/ يوم عام 2012 الى (6) مليون برميل /يوم عام 2017. و الجدول في ادناه يبين كميات النفط المخطط تصديرها .

1000 برميل/ يوم

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل تصدير النفط الخام	2600	2900	3500	3750	5000	6000

الهدف الثالث : زيادة الطاقة الخزنية للنفط الخام في مستودعات التصدير تدريجيا من (10.987) مليون برميل للوصول الى (30.057) مليون برميل في عام 2017.

الهدف الرابع : رفع انتاج الغاز المصاحب من 1574 مقمق/يوم الى 5500 مقمق/يوم عام 2017 .

الهدف الخامس : زيادة إنتاج الغاز السائل من 880 طن/يوم عام 2012 الى 2600 طن/يوم عام 2017 .

الهدف السادس : زيادة طاقة التصفية الحالية البالغة (600) الف برميل/يوم في عام 2012 إلى (950) ألف برميل/يوم في عام 2017.

الهدف السابع : تعزيز الطاقة الخزنية للمنتجات النفطية لتأمين خزين يعادل الاستهلاك لمدة (40) يوماً لكل من البنزين وزيت الغاز والغاز السائل ولمدة (100) يوم للنفط الأبيض.

الهدف الثامن : تقليل كمية الغاز المحترق الى (100) مقمق /ي في عام 2017 بدلاً من (800) مقمق /ي خلال عام 2011.

الهدف التاسع : المحافظة على البيئة من التلوث ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن نشاط النفط والغاز للمنشات القائمة وأزالة الألغام والمقذوفات غير المنفلقة في المناطق النفطية والطرق المؤدية لها .

4-8 الكهرباء

الرؤية

« بلوغ سد الحاجة الفعلية للطاقة الكهربائية للبلد بوسائل مستدامة و كفوءة اقتصاديا » .

الاهداف

الهدف الأول : زيادة الطاقة الانتاجية في المنظومة الكهربائية لتغطية كامل الطلب المتزايد على الطاقة بايصالها الى 25 الف ميكا واط والذي سيفوق الطلب المتوقع لعام 2017 بحوالي 5 الاف ميكاواط وكما مبين في الجدول (13).

جدول (13)

الطلب المتوقع على الكهرباء للمدة 2012 - 2017

الطلب المتوقع ميكاواط	2012	2013	2014	2015	2016	2017
	14020	15183	16298	17494	18628	19823

الهدف الثاني : الارتقاء بحصة الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية من المعدل الحالي بحدود 1800 ك.و/س والوصول الى 3700 ك.و/س عام 2017.

الهدف الثالث : تحسين كفاءة اداء المنظومة الكهربائية وايقاف تدهورها .

الهدف الرابع : تحسين نوعية الخدمات للمستهلكين بأصنافهم كافة (المنزلي-التجاري-الصناعي- الزراعي والحكومي).

الهدف الخامس : ترشيد استهلاك الطاقة للاستخدامات المختلفة .

الهدف السادس : تحسين الأداء البيئي لنشاط الكهرباء .

4-9 الصناعة التحويلية

الرؤية

« صناعة عراقية تساهم بفاعلية في تنويع الاقتصاد الوطني في ظل بيئة اعمال تنافسية و بناء شراكات عالمية » .

الاهداف

الهدف الاول : زيادة مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية غير النفطية في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

الهدف الثاني : زيادة درجة تغطية الصناعات المختلفة وخاصة ذات الميزة لحاجة السوق المحلية كصناعة التصفية ، الصناعات الغذائية ، صناعة الاسمدة ، صناعة المواد الانشائية .. الخ .

الهدف الثالث : رفع مستوى مكون التصنيع المحلي للصناعات التي تمتلك المقومات لذلك .

الهدف الرابع : تعزيز دور القطاع الخاص العراقي في المساهمة في الانتاج الصناعي وتوليد فرص العمل الجديدة وفي بناء الشراكات مع القطاع العام.

الهدف الخامس : تحسين الواقع البيئي لنشاط الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية من غير النفط.

الهدف السادس : خلق البيئة الجاذبة للاستثمار الاجنبي في الصناعات التحويلية والاستخراجية من غير النفط.

4-10 نشاط الطرق والجسور

الرؤية

«شبكة طرق ذات هرمية متوازنة تتكامل مع انظمة النقل الاخرى تؤمن زمن وكلفة رحلة أقل وأماناً أكبر واثراً بيئياً سلبياً اقل».

الاهداف

الهدف الاول : تحسين واقع حال شبكة الطرق الحالية .

الهدف الثاني : زيادة الطاقة الاستيعابية للشبكة الحالية ورفع درجة السلامة والامان لمستخدميها وحمايتها من الضرر.

الهدف الثالث : تعزيز دور القطاع الخاص ودعمه.

المستهدفات الكمية لهذا النشاط في الجدول (14) .

جدول (14)

اطوال الطرق وعدد الجسور المطلوب تنفيذها للاعوام 2012 - 2017

التفاصيل / السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
طرق المرور السريع/كم	-	116	40	282	248	600	1286
طرق شريانية/كم	75	93	146	291	161	175	941
طرق رئيسية/كم	485	807	775	541	788	1108	4504
طرق ثانوية/كم	115	246	104	273	225	185	1148
جسور كونكريتية/عد	8	25	20	16	11	13	93
مجسرات/عدد	-	8	6	7	4	4	29
جسور حديدية/عدد	-	-	-	-	-	2	2

4-11 نشاط نقل الركاب والبضائع بالشاحنات

الرؤية

« تامين نقل عام داخل المدن وما بينها سريع ومستدام صديق للبيئة ومحقق لطموحات الفئات المستهدفة » .

الاهداف

الهدف الاول : تطوير النقل العام ودعمه .

الهدف الثاني : دعم دور القطاع الخاص.

4-12 نشاط النقل البري للبضائع بالشاحنات

الرؤية

« نظام نقل تنافسي يدار من قبل القطاع الخاص».

الاهداف

خصخصة نشاط نقل البضائع.

جدول (15)

المستهدفات الكمية للنشاط

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الحمولة المخططة (الف طن)	3000	3500	4000	4500	5000
المنافيست	1469000	1500000	1440000	1400000	1000000

4-13 نشاط النقل بالسكك

الرؤية

« نظام للنقل بالسكك تنافسي وتكاملي مع نظام النقل على الطرق ».

الاهداف

الهدف الاول : تحديث منظومة السكك الحديد وتطويرها ورفع طاقاتها التشغيلية .

الهدف الثاني : تقليل زمن الرحلة وتأمين السلامة .

الهدف الثالث : تعزيز موقع العراق الجغرافي كحلقة ربط بين الشرق والغرب .

جدول (16)

الاهداف الكمية لنشاط السكك الحديد لخطة التنمية 2013 - 2017

السنة	الزيادة في اطوال محاور خطوط السكة (كم)		الزيادة في أطوال شبكة خطوط السكك الرئيسة والفرعية وخطوط المحطات (كم)		الزيادة في طاقات نقل المسافرين (مليون مسافر)		الزيادة في طاقات نقل البضائع (مليون طن)	
	سنويا	المجموع التراكمي	سنويا	المجموع التراكمي	سنويا	المجموع التراكمي	سنويا	المجموع التراكمي
2012	__	1931	__	2915	__	1	__	4
2013	__	1931	369	3284	0.5	1.5	1	5
2014	__	1931	200	3484	1	2.5	1	6
2015	400	2331	1400	4884	4,2	6.7	38	44
2016	1000	3331	2400	7284	23	29.7	58	102
2017	1500	4831	3375	10659	35	64.7	233	335

14-4 نشاط الموانئ

الرؤية

«موانئ رئيسة وثانوية تلبي بفعالية احتياجات العراق من الاستيراد والتصدير وقادرة على التنافس مع موانئ الدول المجاورة والقريبة ونقطة انطلاق العراق للقناة الجافة للربط بين آسيا وأوربا وتركيا وسوريا»

الاهداف

الهدف الاول : رفع طاقة الموانئ الحالية وممراتها الملاحية .

جدول (17)

الطاقات التصميمية الحالية لارصفة الموانئ العراقية والمستهدفة لعام 2017

اسم الميناء	2012		الارصفة المتوقع اضافتها خلال سنوات الخطة 2013 - 2017	2017	
	عدد الارصفة	الطاقة مليون طن / سنة		عدد الارصفة	الطاقة مليون طن / سنة
ام قصر	22	7.5	19	41	14
خور الزبير	12	6.4	13	25	10.650
ابو فلوس	3	0.5	-	3	0.750
المعقل	9	2.250	5	14	3.6
المجموع	46	16.650	37	83	29

الهدف الثاني : استغلال الطاقات المتاحة غير المستغلة للموانئ الحالية.

الهدف الثالث : انشاء موانئ رئيسة منافسة لموانئ دول الجوار.

انشاء ميناء الفاو الكبير و حسب المستهدفات الكمية الواردة في الجدول (18).

جدول (18)

المستهدفات الكمية لانشاء ميناء الفاو الكبير

البيـــان		عام 2018	عام 2038
ارصفة حاويات	عدد الارصفة	11 - 10	22
	طن/ سنة	3000000	7000000
ارصفة البضائع العامة	عدد الارصفة	7 - 6	22
	طن / سنة	10000000	40000000

الهدف الرابع : تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل وتقديم الخدمات لنشاط الموانئ.

الهدف الخامس : رفع كفاءة العاملين في الموانئ.

15-4 نشاط النقل البحري

الرؤية

« تعزيز دور الناقل الوطني في تأمين تجارة العراق»

الاهداف

الهدف الاول : رفع قدرة الناقل الوطني في تأمين عمليات الاستيراد والتصدير العراقية.

جدول (19)

المستهدفات الكمية لنشاط النقل البحري خلال سنوات الخطة 2013 - 2017

المستلزمات	الطاقة	العدد المطلوب	توزيع البواخر حسب السنوات				
			2013	2014	2015	2016	2017
بواخر صب	50 الف طن	8	3	1	2	2	-
بناء بواخر متعددة الاغراض	15 - 20 الف طن	2	1	-	1	-	-
بواخر حاويات	1000 - 2000 حاوية	4	3	1	-	-	-
شراء بواخر نقل مسافرين	15 - 20 الف طن	2	-	1	-	1	-
شراء بواخر رورو	5-8 الف طن	3		1	1	1	-
المجموع		19	7	4	4	4	-

الهدف الثاني : دعم دور القطاع الخاص في النشاط البحري.

16-4 نشاط الطيران

الرؤية

« طيران وطني مريح آمن تنافسي» .

الاهداف

الهدف الاول : تعزيز دور الناقل الوطني في النقل الجوي.

الجداول الثلاثة الاتية تبين مستهدفات الخطة من حيث تنامي اسطول النقل الجوي العراقي وحركة الطائرات واعداد المسافرين وكميات الشحن الصادرة والواردة :

جدول (20)

المستهدفات الكمية لنشاط الطيران المدني خلال سنوات الخطة 2012- 2017

السنة	عدد الطائرات		عدد المسافرين	
	هابطة	مغادرة	قادمين	مغادرين
2012	13906	13906	992301	1008847
2013	16223	16223	1129170	1155431
2014	18540	18540	1266039	1302015
2015	20857	20857	1402908	1448599
2016	23174	23174	1539777	1595183
2017	25491	25491	1676646	1741767

جدول (21)

عدد الطائرات المتوقع اضافتها الى الاسطول الجوي العراقي خلال سنوات الخطة

انواع الطائرات	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
طائرات ذات المديات الطويلة	3	2	2	5	3	15
طائرات ذات المدى المتوسط	5	4	3	5	2	19
طائرات الشحن	-	-	2	2	2	6
المجموع	8	6	7	12	7	40

جدول (22)

المخطط للنقل الدولي والداخلي للخطوط الجوية العراقية للسنوات الخمس القادمة

ت	السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	النقل دولي (مسافر)	500940	1083252	1516552	1971517	2464397	2710836
2	النقل الداخلي (مسافر)	48036	173643	225735	293455	366819	403500
3	الشحن الوارد (طن)	47436	108423	151792	346085	795997	1034796
4	الشحن الصادر (طن)	924	692	969	1259	1574	1732

الهدف الثاني : تعزيز دور القطاع الخاص.

17-4 نشاط الأتصالات

الرؤية

« خدمات اتصالات عالية الجودة وبمستوى عالي في متناول اوسع شريحة من المجتمع ».

الأهداف

الهدف الاول : تطبيق خدمات الحكومة الالكترونية.

الهدف الثاني : تقليل الفوارق بين الريف والمدينة في تقديم خدمات الهاتف النقال.

الهدف الثالث : تحسين جودة خدمات الاتصالات والانترنيت.

وتستهدف الخطة تحقيق المؤشرات الواردة في الجدول (23)

جدول (23)

مؤشرات البنية الاساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ

المؤشر	الوضع الحالي	الوضع المستهدف عام 2017
عدد الخطوط الهاتفية الثابتة لكل 100 فرد من السكان	6.8	25
عدد المشتركين بالهاتف النقال لكل 100 فرد من السكان	76.3	100
عدد الحواسيب لكل 100 فرد من السكان	1.5	5
عدد المشتركين في الانترنيت لكل 100 فرد من السكان	14	20
عدد المشتركين في الانترنيت / حزمة عريضة لكل 100 فرد من السكان	6.3	10
نسبة الاسر التي لديها حاسوب	18.1	20
نسبة الاسر التي لديها نفاذ الى الانترنيت في المنزل	4	10
النسبة المئوية للسكان المشمولين بخدمة الهاتف النقال(تغطية تشمل معظم المناطق)		100
تعرفه النفاذ الى الانترنيت (20 ساعة في الشهر) بالدولار الامريكي وكنسبة مئوية من دخل الفرد السنوي	8	4
تعرفة استخدام الهاتف النقال (100 دقيقة استخدام في الشهر) بالدولار الامريكي وكنسبة مئوية من دخل الفرد السنوي	5	3

الهدف الخامس : تعزيز دور القطاع الخاص في مجال الاتصالات.

18-4 نشاط البريد

الرؤية

« نشاط بريدي سريع وموثوق به وطنياً ودولياً » .

الأهداف

الهدف الاول : تحسين جودة الخدمات البريديـة.

الهدف الثاني : تكامل انشطة البريد مع الانشطة الاخرى.

الهدف الثالث : تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط البريدي.

19-4 نشاط الخزن

الرؤية

« تأمين طاقة خزنية استراتيجية امينة ومستدامة » .

الأهداف

الهدف الاول : تأمين خزين إستراتيجي من الحنطة والرز يكفي لمدة ستة أشهر في الأقل.

جدول (24)

الطاقات الخزنية المقترح اضافتها خلال سنوات الخطة (2012 – 2017) موزعة حسب المحافظات

المحافظة	الطاقات الخزنية الحالية للحبوب في السايلوات (طن)	حاجة المحافظة من الحبوب لمدة 6 أشهر (حنطة ،شعير) (طن)	الطاقات الخزنية للسايلوات المقترحة (طن)
واسط	42000	95000	60000
الأنبار	10000	120000	120000
كربلاء	10000	83000	80000
النجف	60000	104000	60000
بابل	93000	143000	60000
المثنى	10000	60000	60000
ذي قار	20000	152000	120000
البصرة	125000	207000	120000
ميسان	10000	83000	80000
ديوانية	15000	92000	80000
كركوك	20000	106000	100000
صلاح الدين	10000	106000	100000
المجموع	425000	1351000	1040000

جدول (25)

الطاقات الخزنية المقترحة موزعة حسب سنوات الخطة 2012 – 2017

اسم المحافظة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
كربلاء	-	30000	-	-	-	50000
ذي قار	30000	-	-	-	-	90000
واسط	-	-	60000	-	-	-
الديوانية	-	-	80000	-	-	-
ميسان	-	-	80000	-	-	-
البصرة	-	-	-	120000	-	-
النجف	-	-	-	60000	-	-
كركوك	-	-	-	60000	-	40000
الانبار	-	60000	-	-	60000	-
بابل	-	-	-	-	60000	-
المثنى	-	-	-	-	60000	-
صلاح الدين	-	30000	-	-	-	70000
المجموع	30000	120000	220000	240000	180000	250000

20-4 نشاط الثقافة

الرؤية

« ثقافة عراقية وطنية تحافظ على الموروث الثقافي ومنفتحة على الثقافات العالمية » .

الأهداف

الهدف الاول : الارتقاء بالنشاط الثقافي الوطني وتمكينه .

الهدف الثاني : حماية الارث الثقافي الوطني.

الهدف الثالث : تعزيز دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار بالنشاط الثقافي.

الهدف الرابع : دعم المكتبة الرقمية الافتراضية.

21-4 السياحة والآثار

الرؤية

« ارث حضاري مستدام مستقطب للسياحة ».

الاهداف

الهدف الاول : السياحة كقطب تنموي مولد للدخل وفرص العمل .

الهدف الثاني : الحفاظ على الموروث التراثي واحياء الموروث الاثاري والتاريخي.

الهدف الثالث : تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي.

22-4 السكن

الرؤية

« سكن وبيئة سكنية لائقة لاكبر نسبة من الاسر والافراد وتوسيع خيارات العراقيين بالنسبة لنوع المسكن وموقعه » .

الاهداف

الهدف الاول : تامين مليون وحدة سكنية خلال مدة الخطة وتخفيض درجة الاكتظاظ السكني ومعدلات الاشغال.

الهدف الثاني : تقليص التفاوت المكاني في العجز السكني بين المحافظات ورفع مستويات الاشباع السكني في المناطق الريفية.

الهدف الثالث : ايقاف التوسع في السكن العشوائي ووضع البرامج للحد من هذه المعضلة كجزء من الحلول لمعالجة مشكلة الفقر في العراق والتي تتركز في هذه المناطق وفي الارياف.

الهدف الرابع : رفع كفاءة انتاج المساكن وخفض كلفها واعطاء معيار الجودة الاهتمام المطلوب بما فيها انتاج وحدات سكنية صديقة للبيئة من خلال ترشيد استهلاك الطاقة فيها.

الهدف الخامس : تمكين اصحاب المساكن الحالية من تحسين مساكنهم الحالية وتوسيعها.

23-4 تأمين مياه الشرب

الرؤية

«ماء صالح للشرب مؤمن للمواطنين كافة»

الاهداف

الهدف الاول : رفع نسبة التغطية وتقليل نسبة الهدر بـ

- **زياده نسبة المخدومين من (82 %) عام 2011 الى (98 %)عام 2017.**
- **تخفيض نسبه الهدر في الماء المنتج من (35 %) الى (25 %) عام 2017.**

الهدف الثاني : تقليل التباين بين المحافظات في مستوى الحصول على الخدمة من جهة وبين الريف والحضر من جهة اخرى بتخفيض عدد السكان غير المخدومين بمياه الشرب الامنة الى (2 %) في المناطق الحضرية و (15 %) في المناطق الريفية.

جدول (26)

عدد مشاريع الماء المقترح ادراجها في المحافظات خلال المدة (2013 - 2017)

ت	المحافظة	عدد المشاريع الجديدة
1	نينوى	7
2	صلاح الدين	4
3	الانبار	18
4	واسط	7
5	النجف	5
6	بابل	1
7	كربلاء	1
8	القادسيه	4
9	ذي قار	1
10	ميسان	7
11	البصره	3
12	بغداد	4
13	كركوك	9
14	ديالى	11
15	المثنى	1
	المجموع	83

الهدف الثالث: تامين مياه بمعدل (350 لتر/ شخص يوم) وبنوعية عالية.

الهدف الرابع: مشاركة القطاع الخاص.

الهدف الخامس: ترشيد استخدام المياه.

24-4 الصرف الصحي

الرؤية

« صرف صحي مستدام مستجيب لغايات الاهداف الانمائية للألفية » .

الاهداف

الهدف الاول: زيادة نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي لتصبح (53 %) من سكان المحافظات عام 2007 و 95 % في مدينة بغداد .

الهدف الثاني: طرح مياه معالجة الى الانهار مطابقة للمواصفات القياسية.

جدول (27)

عدد المشاريع الجديدة المراد تنفيذها للسنوات (2013 - 2017) لخدمات الصرف الصحي

المحافظة	عدد المشاريع
نينوى	1
كركوك	3
الانبار	4
ديالى	4

المحافظة	عدد المشاريع
صلاح الدين	3
واسط	3
بابل	4
كربلاء	1
النجف	4
القادسية	3
المثنى	2
ميسان	5
ذي قار	4
البصرة	1
المجموع	42

4- 25 الرؤى المكانية

الرؤية

« خلق تنمية مكانية مستدامة ومتكاملة تتكافا فيها فرص الحصول على الخدمات والبنى الاساسية في عموم محافظات العراق وتقليل الفجوه التنموية بين الحضر والريف والاستثمار الافضل للموارد الطبيعية والامكانات النسبية للاقاليم والمحافظات وبما يقود الى تحقيق توازن تنموي مكاني يتناسب مع الحاجات والامكانات والميزات النسبية لمختلف مناطق العراق ومحافظاته ويسهم في الحد من ثنائية التنمية المكانية والتركز الشديد للسكان والنشاط الاقتصادي السائد حاليا ».

الاهداف

الهدف الاول : تقليل التباين المكاني بين المحافظات.

الهدف الثاني : تقليل التفاوت الحضاري بين المناطق الحضرية والريفية.

الهدف الثالث :تحسين تراتيب النظام الحضري في العراق.

الهدف الرابع : تكامل انظمة النقل المختلفة.

الهدف الخامس :التجديد الحضري لمراكز المدن واعادة النظر باستعمالات الارض الحضرية.

الهدف السادس :تعزيز المشاركة واللامركزية في ادارة التنمية .

الهدف السابع :معالجة مشكلة العشوائيات .

الهدف الثامن : تفعيل الادارة الحضرية وتنظيم المدن .

4-26 التعليم

الرؤية

«فرص تعليم للجميع تؤمن متطلبات سوق العمل واقتصاد المعرفة وتعزز قيم المواطنة»

الاهداف

أولا : ألاهداف الكمية

أ-الالتحاق

- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في رياض الاطفال الى 15 % في سنة الهدف.
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية الى 95 %.
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة المتوسطة الى 45 % .
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في الاعدادية الى 30 %.
- زيادة نسبة الالتحاق في التعليم المهني الى 5 %.
- زيادة عدد مدارس الموهوبين الى 28 مدرسة.
- زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من 14 % الى 20 %.
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في الدراسات العليا داخل العراق وخارجه من 5 % الى 10 %.
- زيادة اسهام القطاع الخاص في توفير فرص التعليم العام والعالي لتكون بما لا تقل عن 20 %.

ب- الابنية والمستلزمات

توفير الأبنية الكافية لاستيعاب الإعداد المستهدفة للمدة (2013 - 2017) من التلاميذ والطلبة في رياض الأطفال والمدارس، وتحسين المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية الآمنة والصحية في المؤسسات التربوية والتعليمية كافة وكما ياتي :

- بناء (7220) بناية جديدة لرياض الأطفال والمدارس الابتدائية لزيادة نسبة الالتحاق الصافي الى 15 % لرياض الاطفال و95 % للالتحاق في المدارس الابتدائية .
- بناء (2250) بناية جديدة للمدارس الثانوية لزيادة نسبة الالتحاق الصافي الى 45 % للمتوسطة و 30 % للاعدادية.
- بناء (100) بناية جديدة للمدارس المهنية لزيادة الالتحاق الصافي الى 5 %.
- أنشاء (294) بناية لفك الازدواج الثلاثي في بغداد والمحافظات.
- انشاء (67) جناحاً لفك الازدواج الثلاثي في بغداد والمحافظات.
- اعادة بناء (497) مدرسة بديلاً عن المدارس الطينية.

ثانياً : ألاهداف النوعية

الهدف الاول : الارتقاء بمكانة التعليم.

الهدف الثاني : الحد من التسرب.

الهدف الثالث : محو الامية.

الهدف الرابع : تجسير الفجوة الريفية الحضرية.

الهدف الخامس : مناهج جديدة لرعاية الإبداع والابتكار.

الهدف السادس : الحفاظ على بيئة اخلاقية متينة.

الهدف السابع : العناية بالطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

الهدف الثامن : الارتقاء بمستوى الجامعات بما ينسجم ومتطلبات اقتصاد المعرفة.

الهدف التاسع : ايلاء اهتمام بالتعليم المهني.

27-4 الصحه

الرؤية

« مجتمع معافى وسكان أصحاء ».

الاهداف

الهدف الاول : زيادة نطاق تغطية الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها.

الهدف الثاني : مواكبة التطورات العلمية في المجال الطبي والصحي.

الهدف الثالث : الوقاية أولاً.

الهدف الرابع : الارتقاء بجودة الموارد البشرية الصحية.

الهدف الخامس : تحسين خدمات الصحة الانجابية.

الهدف السادس : تطوير خدمات الصحة النفسية.

الهدف السابع : تطوير الهياكل الادارية والتنظيمية.

الهدف الثامن : تعزيز دور القطاع الخاص.

جدول (28)

يبين المؤشرات المستهدفة في القطاع الصحي لغاية عام 2017

ت	المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017
1	طبيب/ 1000 نسمة	0.75	0.75	0.76	0.77	0.78
2	طبيب أسنان/ 1000 نسمة	0.18	0.19	0.2	0.23	0.25
3	صيدلي/1000 نسمة	0.2	0.22	0.23	0.24	0.25
4	ذوي مهن صحية/1000 نسمة	1.8	1.85	1.9	0.95	2
5	كادرتمريضي/طبيب	2.6	2.7	2.8	2.9	3
6	سرير/1000 سكان	1.2	1.25	1.3	1.4	1.5
7	معدل إشغال الأسرة %	61	63	65	67	70
8	عدد المستشفيات الصديقة للأطفال	37	40	42	44	46
9	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية	22	21	20	19	18
10	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حية	28	27	26	25	24
11	نسبةالأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر (%)	7	6	5	4	3
12	نسبة السكان غيرالامنين غذائيا	3	3	3	3	3
13	نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة من ذوي الاختصاص	93	93	94	95	95
14	معدل استخدام الرفال من معدل انتشار وسائل منع الحمل	4.2	4.5	5	5.5	6
15	نسبة السكان المعرضين لخطرالملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة
16	معدل حالات الإصابة بمرض الملاريا لكل 100000 من السكان	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة
17	معدلات الانتشار المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان	45	40	35	30	25
18	معدلات الوفيات المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان	1.3	1	0.5	0.5	0.5
19	نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها تحت المراقبة في إطارنظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة (%)	89.4	90	91	92	93
20	اكتشاف حالات التدرن (%)	69	70	70	70	70
21	نسبة التغطية بالزيارة الخامسة للام الحامل للمراكز الرعايةالصحية الأولية (%)	37	45	60	75	90

ت	المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017
22	نسبة التغطية التحصينية للحوامل	75	85	85	90	90
23	نسبة التغطية التحصينية للنساء في سن الإنجاب 15 - 49	35	50	60	65	70
24	معدل انتشار العوز المناعي البشري لدى النساء الحوامل الاتي تتراوح اعمارهن بين 15 - 24 عام الكل 100000	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01
25	معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفايروسي نوع A / 100000 نسمة	12	11	10	9	8
26	معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفايروسي نوع B / 100000 نسمة	8	7	6	5	4
27	معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفايروسي نوع C / 100000 نسمة	2	1	0.9	0.8	0.7
28	معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفايروسي نوع E / 100000 نسمة	0.9	0.8	0.7	0.6	0.5
29	خفض معدلات الوفيات المبكرة بالامراض غير الانتقالية الرئيسية للفئة العمرية اقل من 60 سنة لكل 100000 نسمة	49	48	47	46	45

4-28 النوع الاجتماعي

الرؤية

« تمكين المرأة العراقية وتوسيع الخيارات المتاحة أمامها ».

الاهداف

الهدف الاول : إدماج النوع الاجتماعي في عملية التنمية.

الهدف الثاني : تمكين المرأة.

4-29 الشباب

الرؤية

« شباب واعٍ مؤمن بالمواطنة وشريك اساسي في تحقيق التنمية المستدامة » .

الاهداف

الهدف الاول : تمكين الشباب.

الهدف الثاني : تحقيق خفض حقيقي لبطالة الشباب.

الهدف الثالث : تنمية قيم المواطنة والانتماء وتعزيزها.

الهدف الرابع : الرياضة للجميع .

4-30 التنمية الاجتماعية

الرؤية

« مجتمع رعاية متماسك يؤمن الحماية والانصاف ويعزز قيم الانجاز والمشاركة »

الاهداف

الهدف الاول : مجتمع رعاية متماسك ومنجز.

الهدف الثاني : تعزيز فرص العدالة والانصاف من خلال شبكة حماية كفوءة وفعالة.

الهدف الثالث : إدماج المعاقين في المجتمع وتمكينهم.

الهدف الرابع : تعزيز دور المنظمات الانسانية والخيرية في توفير الخدمات الاجتماعية.

الهدف الخامس : متابعة شؤون الهجرة والمهجرين قسراً وتشجيع وتسهيل عودة الكفاءات .

جدول (29)

المؤشرات المستهدفة في قطاع التنمية الاجتماعية لغاية عام 2017

	المؤشر	المستهدف				
		2013	2014	2015	2016	2017
أيتام	عدد دور الدولة	22	22	24	26	26
	أيتام/باحث اجتماعي	10.3	9.7	9.2	8.8	8.8
	أيتام/معلم	4.9	4.8	4.8	4.5	4.5
مسنون وشديدو العوق	عدد دور المسنون وشديدو العوق	12	12	14	15	15
	مسنون/باحث اجتماعي	20.3	20.3	16.5	15.2	15.2
	مسنون وشديدو العوق/موظف خدمة	4.06	3.72	3.5	3.48	3.48
معوقون	معاهد المعوقون	53	53	54	54	55
	معوقين/ باحث اجتماعي	22.6	22.6	22.10	21.59	21.43
	معوقون/ معلم	6.5	6.5	6.3	6.3	6.2
الورش المحمية	المستفيدون بأجر/الورش المحمية والجمعيات التعاونية	30.58	31.66	32.3	32.3	32.3
دور حضانة	عدد دور الحضانة	42	42	45	46	46
	طفل/ حضانة	60.12	* 60.83	60	59.24	59.24
	طفل / مربية	12.75	12.59	12.56	12.50	12.50
الأحداث	عدد مدارس ودور الملاحظة للمحكومين والموقوفين والمشردين الأحداث	9	9	9	10	12
	باحث اجتماعي للأحداث	58	66	66	81	181
	القوى الاجرائية للاحداث	453	453	453	525	1325
المستفيدون من تخصيص 84 مليار دينار ضمن استراتيجية التخفيف من الفقر / في حال استلام التخصيص المالي/ وزارة التخطيط		10000	10000 في حال تخصيص 84 مليار أخرى	10000 في حال تخصيص 84 مليار أخرى	ـــــ	ـــــ
تخصيص البرلمان لوزارة العمل المستفدين من إنشاء صندوق الاقراض (150) مليار دينار على وفق قانون رقم 10 لسنة 2012 في حالة استلام المبلغ		20000 مستفيد القرض (5 - 10) مليون	سنة سماح من تسديد المقترض	4000 مستفيد / يتم التسديد عن طريق استرجاع مبالغ من المقترضين	4000 مستفيد / يتم التسديد عن طريق استرجاع مبالغ من المقترضين	4000 مستفيد / يتم التسديد عن طريق استرجاع مبالغ من المقترضين
باحث إجتماعي / شبكة الحماية الإجتماعية		61	84	159	159	159

* أرتفعت النسبة لزيادة الطاقة الأستيعابية في الدور

31-4 الأستدامه البيئية للتنمية

الرؤية

« اقتصاد عراقي اخضر يرتكز على قاعدة توطين السياسات البيئية كجزء لايتجزأ من سياسات الاقتصاد الكلي وصولاً الى نمو مستدام».

الاهداف

الهدف الاول : حماية نوعية الهواء وتحسينه .

الهدف الثاني : حماية نوعية المياه وتحسينها .

الهدف الثالث : الحد من تدهور الاراضي ومكافحة التصحر .

الهدف الرابع : المحافظة على البيئة البحرية والساحلية .

الهدف الخامس : المحافظة والاستخدام المستدام للتنوع الاحيائي .

الهدف السادس : تطوير منظومة ادارة المخلفات وتحسينها .

الهدف السابع : الحد من التلوث النفطي .

الهدف الثامن : الحد من التلوث الاشعاعي .

الهدف التاسع : الادارة المتكاملة للمواد الكيمياوية الخطرة .

الهدف العاشر : تطوير الاطار المؤسسي و القانوني لقطاع البيئة .

الهدف الحادي عشر : القطاع الخاص شريك مستدام وفاعل في المجال البيئي .

4-32 اللامركزية و الحكم المحلي

الهدف : زيادة درجة اللامركزية الادارية والحكم المحلي في الوزارات القطاعية والمحافظات.

4-33 تحديث القطاع العام

الاهداف

الهدف الاول : تعزيز مبدا التخطيط التشاركي .

الهدف الثاني : تعزيز الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في مجال تقديم الخدمات و البنى التحتية .

الهدف الثالث : رفع كفاءة الجهاز الاداري و الحكومي .

الهدف الرابع : تنمية مجتمع قائم على المعرفة وردم الفجوة الرقمية .

الهدف الخامس : تعزيز التفاعل و تقوية اسس الشراكة بين شركاء التنمية في التحول نحو الاقتصاد الرقمي .

4-34 النزاهة والشفافية والمسائلة ومكافحة الفساد

الاهداف

الهدف الاول : حماية المجتمع من ظواهر الفساد و اشاعة ثقافة النزاهة .

الهدف الثاني : بناء دولة القانون و الادارات الرشيدة و اشاعة ثقافة حماية حقوق الانسان .

الهدف الثالث : ترسيخ ثقافة النزاهة و الشفافية و المسؤولية الاجتماعية في الوظيفة العامة .

الهدف الرابع : زيادة كفاءة القيادات الادارية في الجهاز الحكومي .

الهدف الخامس : تقوية اجراءات الرقابة و المساءلة في اداء الخدمات العامة .

4- 35 حكم القانون و حقوق الانسان والنفاذ الى العدالة

الاهداف

الهدف الاول : ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات .

الهدف الثاني : ارساء اليات لترجمة مبادئ حقوق الانسان الى الواقع .

الهدف الثالث : الارتقاء بالمستوى المعاشي و الحياتي للمواطن .

الهدف الرابع : تعزيز استقلالية القضاء .

الهدف الخامس : نشر الثقافة القانونية في المجتمع .